

كَيْفِيَّةُ أَدَاءِ

الْإِقْلَابِ وَالْإِخْفَاءِ لِلسَّيِّئَاتِ

تأليف العلامة الشيخ

عبد الفتاح بن السيرحي الرضوي

المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ

رحمة الله

ضبطها وعلق عليها

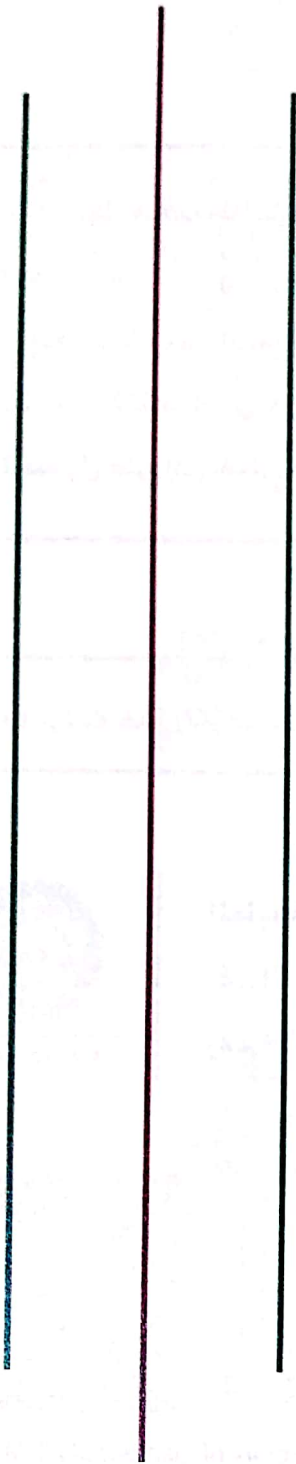
المؤلف المجدد الفطري القزويني

رُطِبَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ



علاجية التزويج والخفاء الرقمية

عِلْمُ الْإِحْتِيَاءِ التَّارِخُ وَالْحَقَائِقُ الْقَدِيمَةُ



كَيْفِيَّةُ أَدَاءِ

الْإِقْلَابِ وَالْإِحْتِيَاءِ الشَّفِيقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة لشركة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية ، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواءً كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير أو المسح الضوئي أو التسجيل أو التخزين بما يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ولا يسمح باقتباس أي جزء منه أو ترجمته إلى أي لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

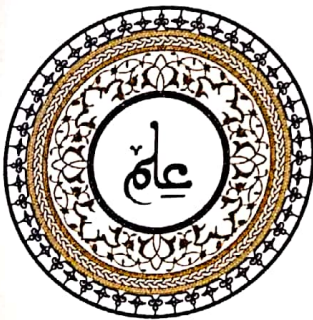
ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن رأي صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي المؤسسة

1440 هـ - 2019 م
2018 / 23568
978 - 977 - 6644 - 30 - 4

الطبعة الأولى:
رقم الإيداع المحلي :
رقم الإيداع الدولي :



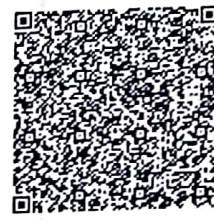
تتمه فريد ومسندي ورتبه



لإحياء التراث والخدمات الرقمية



9 789776 644304



international library of manuscripts (ILM)

1155726

للتواصل معنا،

info@ilmarabia.co.uk

+2 01126007700

علاحياء التراث والخدمات الرقمية

التجمع الخامس - الحي الثالث - المنطقة

الأولى - خلف مسجد فاطمة الشريتلي - فيلا 152

كَيْفِيَّةُ أَدَاءِ

الْأَقْلَابِ وَالْإِحْفَاءِ الشَّرْعِيِّ

تأليف العلامة الشيخ

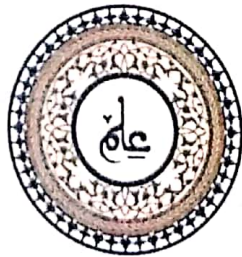
عبد الفتاح بن السيد عجمي الرضوي

المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ
رحمة الله

ضبطها وخرج الآيات وعلق عليها

المؤيد بن مؤيد المجدد الفطري الصنوبري

يُطَبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ



دار الإحياء التراث والثقافة الكويتية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ: الشيخ المقرئ عبد الحكيم بن عبد الرزاق فولِّي حفظه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
حَبِيبِنَا وَطَيْبِ قُلُوبِنَا صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مَا تَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَعَلَى آلِهِ
الْأَطْفَارِ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ.

وَبَعْدُ: فَقَدْ اطلَّعتُ عَلَى رِسَالَةٍ: كَيْفِيَّةِ أَدَاءِ الْإِقْلَابِ وَالْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ، لِمُؤَلَّفِهَا
الْجِهْبِدِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ السَّيِّدِ عَجْمِيِّ الْمَرْصَفِيِّ، مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ
الشَّرِيفِ، وَالَّتِي ضَبَطَهَا وَخَرَجَ الْآيَاتِ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ: أَحْمَدُ بْنُ نَوَافِ الْمِجْلَادِ
الْقَطْرِيُّ الضَّرِيرُ، مِنْ كِبَارِ قُرَاءِ قَطْرَ، وَمِنْ مُحَرَّرِي فَنِّ الْقِرَاءَاتِ الْجَهَابِذَةِ بَارَكَ اللَّهُ
فِيهِ وَنَفَعَ بِهِ، فَوَجَدْتُهَا رِسَالَةً مُهَدَّبَةً مُبَسَّطَةً قَدْ جَمَعَ فِيهَا مَسْأَلَةَ إِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ
الَّتِي يَحْتَاجُهَا طَالِبُ هَذَا الْفَنِّ، فَقَدْ جَمَعَ الْأُمُورَ فِي مَجَارِيهَا، وَحَادَ عَنِ الشُّطْطِ
فِي مَرَامِيهَا، وَصَحَّحَ الْخَلْطَ وَالْأَوْهَامَ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِصِحَّةِ الْإِطْبَاقِ.

وَالْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا مَرِيَّةَ فِيهَا أَنَّ الْعَالَمَ الْإِسْلَامِيَّ كَانَ يَنْتَظِرُ رِسَالَةً تَحْسِمُ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةَ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي حِينِهَا وَوَقْتِهَا.

وَالشَّيْخُ الْمَرْصَفِيُّ مَعْرُوفٌ بِمُؤَلَّفَاتِهِ وَتَصَلُّعِهِ فِي هَذَا الْفَنِّ، فَهُوَ مُحَقِّقٌ مِفْنٌ،
لَهُ قَدَمٌ رَاسِخَةٌ فِي فَنِّ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ تُوفِّرُ عَلَى
المُسْلِمِينَ بِشَكْلِ عَامٍّ وَطُلَّابِ هَذَا الْعِلْمِ بِشَكْلِ خَاصٍّ مُؤْنَةَ الرُّجُوعِ إِلَى كَثِيرٍ
مِنَ الْمَرَاجِعِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ، فَلَدَى اطلَّاعي عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ أَذْهَشَنِي مَا فِيهَا
مِنْ نُقُولٍ وَتَرْتِيبَاتٍ لَمْ أَرِ أَحَدًا جَمَعَهَا وَنَسَقَهَا وَرَتَّبَهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ مِنْ

٦
عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْزِيَ مُؤَلِّفَ هَذَا
الْكِتَابِ وَمَنْ عَلَّقَ عَلَيْهِ وَأَخْرَجَهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ فِي يَوْمِ الْمَعَادِ، وَيَنْفَعَ بِهِ الْمُسْلِمِينَ،
آمِينَ آمِينَ.

كتبه

عَبْدُ الْحَكِيمِ عَبْدُ الرَّازِقِ فُولِيٌّ

مُقَرَّرُ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى

الْخَمِيسَ: ٢٤/١/١٤٤٠هـ

جُمْهُورِيَّةِ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ.

○○○

سند المحقق في القراءات العشر الصغرى

قرأ المحقق القراءات العشر الصغرى بمضمّن الشاطبيّة والدّرة جمعاً على
 الشيخ مجديّ بن محمود بن بدير بن مرسّي السكندريّ المصريّ نزيل قطر،
 وأخبره الشيخ مجديّ أنّه قرأ بها على عددٍ من الشيوخ، منهم الشيخ عبد الرشيد
 صوفيّ، قرأ عليه القراءات العشر الصغرى من طريقيّ الشاطبيّة والدّرة، وهو على
 الشيخ محمد بن إسماعيل بن يوسف الهمدانيّ، وهو على الشيخ أحمد عبد العزيز
 الزيات، وهو على الشيخ عبد الفتاح هنيديّ، وهو على الشيخ الإمام محمد بن
 أحمد المتولّي، وهو على الشيخ أحمد الدرّي التهاميّ، وهو على الشيخ أحمد بن
 محمد المعروف بسلمونة، وهو على الشيخ إبراهيم العبيديّ المالكيّ الأزهرّي
 شيخ القراء بمصر في وقته. (ح)

وأخبره أنّه قرأ على الشيخ المقرئ محمد بن عبد الحميد بن عبد الله بن
 خليل السكندريّ المالكيّ شيخ القراء بالإسكندريّة المتوفى سنة (١٤٣٤هـ) -
 رحمه الله - القراءات العشر الصغرى، والعشر الكبرى من طريق «الطبيّة»، وأخبره
 أنّه تلقى القرآن الكريم بالقراءات العشر الصغرى جمعاً وإفراداً على الشّيخة
 نفيسة بنت أبي العلاء بن أحمد بن محمد صيف السكندريّة المالكيّة، وقرأت
 القراءات العشر الكبرى على الشيخ عبد العزيز بن عليّ بن كحيل الحسينيّ
 السكندريّ شيخ القراء بالإسكندريّة في وقته، وهو على الشيخ عبد الله بن
 محمد بن عبد العظيم الدسوقيّ المالكيّ شيخ القراء بدسوق، وهو على العلامة

عَلِيَّ الْحَدَّادِيِّ الْمَالِكِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، وَهُوَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ الْعَبِيدِيِّ، وَهُوَ عَلَى الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَدْرِيِّ الْعَوَظِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ عَلَى مُحَمَّدِ الْأَزْبَكِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، وَهُوَ عَلَى الْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَقْرِيِّ الشَّنَّأَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ عَلَى الْإِمَامِ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِحَادَةَ الْيَمَنِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ عَلَى نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خَلِيلِ بْنِ غَانِمِ الْمَقْدِسِيِّ الْخَزْرَجِيِّ الْحَنْفِيِّ الْقَاهِرِيِّ، وَهُوَ عَلَى شَرَفِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ مُحَمَّدِ السُّنْبَاطِيِّ، وَهُوَ عَلَى شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ أَسَدِ الْأَمْوِطِيِّ، وَهُوَ عَلَى الْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزْرِيِّ. وَأَسَانِيدُ ابْنِ الْجَزْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَعْرُوفَةٌ، ذَكَرَهَا فِي كِتَابِ «تَحْبِيرِ التَّيْسِيرِ» وَكِتَابِ «النَّشْرِ»: كِلَاهُمَا فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، وَفِيهِمَا أَسَانِيدُ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَرَأَ أَيْضًا قَبْلُ بَعْضُ الْقِرَاءَاتِ وَالرُّوَايَاتِ إِفْرَادًا: فَقَرَأَ رِوَايَةَ وَرَشٍ بِتَوْسُطِ الْبَدَلِ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّشِيدِ صُوفِيٍّ، وَقِرَاءَةَ عَاصِمِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُتَيْبِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، وَرِوَايَةَ خَلْفٍ عَنْ حَمْزَةَ بِالسَّكْتِ عَلَى السَّاكِنِ الْمُنْفِصِلِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَشَيْءٍ عَلَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَاجِّ قَاسِمٍ، وَقِرَاءَةَ الْكِسَائِيِّ عَلَى الشَّيْخِ حَمْدِيِّ بْنِ عَزَّتْ عَبْدِ الْحَافِظِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مقدمة المحقق

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَلَّلَ التَّدْوِينَ فَأُضْحَى مِنَ الْوَسَائِلِ، فَحَرَسَ أَيْمَتَنَا بِهِ دِينَهُ وَكِتَابَهُ
بِمُطَوَّلِهِ وَمُخْتَصَرِهِ وَالرَّسَائِلِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى الْبَشِيرِ النَّذِيرِ وَالسَّرَاحِ الْمُنِيرِ
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْفَضَائِلِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَمِنْ دَوَاعِي التَّصْنِيفِ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْخَطَأِ لِتَبْرِكَ
وَيُحَذَّرَ، وَالْإِزْشَادَ إِلَى الصَّوَابِ لِيُعْمَلَ بِهِ وَيُؤَجَّرَ؛ صَوْنًا لِكِتَابِ اللَّهِ مِنَ التَّحْرِيفِ،
وَالتَّبْدِيلِ وَالتَّزْيِيفِ؛ فَمِنْ عَلَامَاتِ الْمَاهِرِ بِالْقُرْآنِ إِقَامَةُ حُرُوفِهِ عَلَى مَا أَنْزَلَهُ
الرَّحْمَانُ.

وَإِنَّ مِمَّا أَلَفَ فِي هَذَا رِسَالَةً وَإِنْ فِي حَجْمِهَا صَغُرَتْ إِلَّا أَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا
وَمَغْزَاهَا قَدْ كَبُرَتْ، وَلِمَ لَا، وَمَوْلَانُهَا مِنْ مُحَقِّقِي هَذَا الشَّانِ، وَمِنَ الْمَشْهُودِ لَهُمْ
فِي عَصْرِهِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْجَهَابِذَةُ بِالْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ لِلْفَنِّ، إِنَّهَا رِسَالَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ
أَدَاءِ الْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ لِلْإِمَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْمَرْصَفِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ ١٤٠٩ هـ.
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْكَلامُ عَلَيْهَا فِي مَبْحَثَيْنِ:

* الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: حَوْلَ الرِّسَالَةِ،

* الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْعَمَلُ فِي إِخْرَاجِ الْمَخْطُوطِ.



المبحث الأول:
حول الرسالة

وفيه أربعة مطالب:

- * المطلب الأول: اسم الرسالة.
- * المطلب الثاني: توثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف.
- * المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الرسالة.
- * المطلب الرابع: أهمية الرسالة.

المطلب الأول: اسم الرسالة

لَمْ يُصَدِّرِ الْمُؤَلِّفُ الرَّسَالََةَ بِذِكْرِ اسْمِهَا، لَكِنْ اسْتَشْفَى اسْمُهَا مِنْ مُقَدِّمَةِ مُؤَلِّفِهَا، وَهُوَ: كَيْفِيَّةٌ^(١) أَدَاءِ الإِقْلَابِ وَالإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ. فَاخْتِيَارُ اسْمٍ لِلْمُصَنَّفِ مِنَ النَّظْرِ فِي ثَنَائِهِ أَوْلى، وَمَنْ شَاءَ اخْتِيَارَ اسْمٍ مُنَاسِبٍ بِشَرَطِ عَدَمِ الإِخْلَالِ بِمَقْصُودِ الْمُؤَلِّفِ مِنْهُ فَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ، وَيُسَمِّي بَعْضَ الأُمَّةِ مُصَنَّفَاتِهِمْ ثُمَّ يُسَمِّيهَا مَنْ بَعْدَهُمْ اسْمًا آخَرَ فَيَشْتَهَرُ أَكْثَرَ مِنْ تَسْمِيَةِ المُصَنِّفِينَ، وَقَدْ يَشْتَهَرَانِ مَعًا: كَالشَّاطِئِيَّةِ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ، هَكَذَا اسْتَهَرَتْ بَيْنَ طَلَبَةِ عِلْمِ القِرَاءَاتِ بِهَذَا الإِسْمِ اخْتِصَارًا، وَسَمَّاهَا مُصَنَّفُهَا: حِرْزُ الأَمَانِي وَوَجْهَ التَّهَانِي، وَصَحِيحَ الإِمَامِ البُخَارِيِّ: اسْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ بِاسْمٍ: صَحِيحَ البُخَارِيِّ، وَالجَامِعُ الصَّحِيحُ، وَسَمَّاهُ مُصَنَّفُهُ: الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ وَأَيَّامِهِ.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف

لَمْ أَجِدْ مَنْ تَرَجَّمَ لِلْمُؤَلِّفِ ذَكَرَ هَذِهِ الرَّسَالََةَ ضَمَّنَ تَصَانِيفِهِ، وَهَذَا يَرْجِعُ وَاللهُ أَعْلَمُ إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ الوُقُوفِ عَلَيْهَا، وَخَاصَّةً أَنَّهَا صُنِّفَتْ فِي ظَرْفٍ،

الأَمْرُ الآخَرُ: اكْتِفَاءً بِمَا ذُكِرَ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ؛ فَهِيَ ذُكِرَتْ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ لَا

(١) كَيْفِيَّةٌ. مَرْفُوعَةٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعِهَا صَمَةٌ مُقَدَّرَةٌ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغَالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ الحِكَايَةِ؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ فِي الأَصْلِ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ عَلَى مَا يَأْتِي. وَإِذَا جَاءَتْ: كَيْفِيَّةٌ. أَوَّلَ الكَلَامِ فَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ:

«كَيْفِيَّةٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى الخَبَرِ، وَالمُبْتَدَأُ مَحْدُوفٌ: هَذِهِ كَيْفِيَّةٌ،

«كَيْفِيَّةٌ» بِالنَّصْبِ: مَفْعُولٌ بِهِ لِلفِعْلِ مُضْمَرٍ: انظُرْ كَيْفِيَّةً. وَعَلَيْهِ ضَبْطُ اسْمِ الرَّسَالََةِ،

«كَيْفِيَّةٌ» بِالجَرِّ؛ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: انظُرْ فِي كَيْفِيَّةِ.

عَلَى سَبِيلِ الْحَضَرِ. أَخْبَرَنِي عَنِ الرَّسَالَةِ بِالْهَاتِفِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ إِبْرَاهِيمَ عَبْدَ اللَّهِ
مِيرُ مُحَمَّدِي: مِنْ بَاكِسْتَانِ: زَوَدَهُ الْمُؤَلِّفُ بِهَا أَوْ بِصُورَةٍ مِنْهَا قَبْلَ وَفَاتِهِ، وَالشَّيْخُ
مُحَمَّدٌ مِنْ تَلَامِيذِهِ؛ قَرَأَ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَمَا دَرَسَ بِكَلِيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْجَامِعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ.

المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الرسالة

وَأَمَّا السَّبَبُ الْبَاعِثُ عَلَى تَأْلِيفِ الرَّسَالَةِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ: جَوَابُ لِسْؤَالٍ
أَحَدِ طَلَبْتِهِ إِيَّاهُ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ كَيْفِيَّةَ آدَاءِ الْإِقْلَابِ وَالْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ آدَاءً صَحِيحًا مَعَ
ذِكْرِ الْمَرَاجِعِ بَعْدَ أَنْ لَاقَى الطَّالِبُ اعْتِرَاضَ بَعْضِ الْقُرَّاءِ فِي لَيْبِئَا عَلَى كَيْفِيَّةِ آدَائِهِ
لَهُ وَالَّذِي تَلَقَّاهُ عَنِ الْمُؤَلِّفِ.

المطلب الرابع: أهمية الرسالة

وَتَلَخَّصُ أَهْمِيَّةُ الرَّسَالَةِ فِي جِهَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: هِيَ جُزْءٌ مِنَ الرَّصِيدِ الْهَائِلِ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ التَّجْوِيدِيَّةِ ذَاتِ الْبَالِ،
الْجِهَةُ الْأُخْرَى وَهِيَ الْأَسَاسُ: أَنَّهَا تُمَثِّلُ اللَّبَنَةَ الْأُولَى لِلْكِتَابَةِ فِي حَسْمِ قَضِيَّةِ
صَارَتْ مُخْتَلَفًا عَلَيْهَا وَمَثَارَ جَدَلٍ بَيْنَ الشُّيُوخِ الْمُعَاصِرِينَ فِي الْعِشْرِينَ سَنَةً
الْأَخِيرَةَ، وَهُوَ الْآنَ فِي الدَّرُورَةِ: قَضِيَّةِ كَيْفِيَّةِ آدَاءِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ
بِقِسْمَيْهَا: الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُنْقَلِبَةِ عَنْ نُونٍ، فَفَرِيقٌ ذَهَبَ إِلَى آدَائِهِ بِانْفِرَاجِ بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ،
وَفَرِيقٌ ذَهَبَ إِلَى آدَائِهِ بِإِطْبَاقِ الشَّفَتَيْنِ أَوْ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ، وَهِيَ عَلَى مَا يَبْدُو أَوَّلُ
تَأْلِيفٍ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بَعَيْنَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ هِيَ أَوْ لَا أَمَ رِسَالَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
عِيُونِ السُّودِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ بِكَيْفِيَّةِ إِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ بَعْنَةً. وَهِيَ
أَوْسَعُ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا الزَّخَمِ الَّذِي أَصْبَحَتْ عَلَيْهِ الْآنَ،
وَاشْتَدَّ الْأَمْرُ بَعْدَ أَنْ رُمِيَ الْإِمَامُ الْهَمَامُ الشَّيْخُ عَامِرُ بْنُ السَّيِّدِ بْنِ عُثْمَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
بِاخْتِرَاعِ وَجْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ سَنَةَ ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧ م. فِي قِصَصِ عَدِيدَةٍ

حَكَاهَا مُلْصِقُ التُّهْمَةِ لَيْسَ هَذَا مَكَانَ ذِكْرِهَا، وَالْخِلَافُ قَدْ انْقَطَعَ فِي لَيْبِنَا الَّتِي
كَانَ بِهَا الْمُصَنِّفُ بَعْدَ أَنْ كَتَبَ الرِّسَالَةَ عَامَ ١٩٦٩ م، الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا، وَالَّتِي
انْتَصَرَ فِيهَا لِأَدَاءِ الْإِخْفَاءِ بِذَهَابِ أَكْثَرِ الْمِيمِ الَّذِي عُرِفَ بَعْدُ بِالْإِنْفِرَاجِ الْقَلِيلِ أَوْ
بِالْفُرْجَةِ الْيَسِيرَةِ بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ، وَأَسْمَاهُ الْمُصَنِّفُ تَقْلِيلَ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ، وَأَبْطَلَ آدَاءَهُ
بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ضَمًّا تَامًّا أَوْ بِإِطْبَاقِ الشَّفَتَيْنِ، وَقَرَّرَ بِالْبَرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ، فَاذْمَعَ قَوْلَ
مَنْ رَمَى الشَّيْخَ عَامِرًا بِإِبْتِدَاعِ الْقَوْلِ بِالْفُرْجَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ: كَشُيُوخِ
الْمُؤَلِّفِ الَّذِينَ لَا تَمُرُّ أَسَانِيدُهُمْ بِالشَّيْخِ عَامِرٍ: كَالشَّيْخِ رِفَاعِيِّ الْمُجُولِيِّ مُجِيزِ
الْمُؤَلِّفِ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِرِوَايَةِ حَفْصِ عَن عَاصِمٍ عَامَ ١٩٣٩ م.

وَمِثْلَ الشَّيْخِ عَلِيِّ الضَّبَّاعِ الَّذِي عَاصَرَهُ الْمُؤَلِّفُ وَأَحَالَ إِلَيْهِ، وَقَدْ تُوفِّيَ
الشَّيْخُ الضَّبَّاعُ فِي نَحْوِ عَامِ ١٣٧٦ هـ^(١). عُمُرُ الْمُؤَلِّفِ قَدْ جَاوَزَ الثَّلَاثِينَ بِسَيْرٍ،
وَالشَّيْخُ الضَّبَّاعُ جَلَسَ مَعَ الشَّيْخِ عَامِرٍ وَبَعْضِ الشُّيُوخِ فِي مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ
عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّازِقِ فُولِيِّ الْمِصْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الدُّكْتُورُ عَوْضُ عَبْدِ
الْمُطَّلِبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الشَّيْخَ عَامِرًا أَخْبَرَهُ: لِيُنَاقِشُوا كَيْفِيَّةَ رَدِّ قُرَاءِ الْإِذَاعَةِ
وَالْمَاتِمِ وَأَشْبَاهِهِمَا الَّذِينَ كَانُوا يَقْرَأُونَ بِالْإِطْبَاقِ إِلَى الْوَجْهِ الصَّوَابِ (الْفُرْجَةُ).

وَمِنْ تَلَامِيذِ الضَّبَّاعِ الْعَلَّامَةِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَلِيِّ شِحَاتَةَ السَّمْنُودِيِّ
- رَحِمَهُ اللَّهُ - الَّذِي أَحَالَ فِي أَحَدِ أَجْوِبَتِهِ الْمُسَجَّلَةِ بِصَوْتِهِ إِلَى كِتَابِ «نِهَايَةُ الْقَوْلِ
الْمُفِيدِ»: «أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أُسَامَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (لَهُ شَرْحٌ عَلَى مَتْنِ الْجَزْرِيَّةِ وَتُحْفَةِ
الْأَطْفَالِ) أَنَّهُ تَلَا عَلَيْهِ وَعَلَى بَاقِي مَشَايِخِهِ بِالْفُرْجَةِ الْيَسِيرَةِ: كَالشَّيْخِ إِبْرَاهِيمِ عَطُورَةَ
أَحَدِ تَلَامِيذِ الْعَلَّامَةِ الضَّبَّاعِ، فَلَوْ كَانَ الشَّيْخُ الضَّبَّاعُ مُطْبِقًا لَمَا أَحَالَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ،
وَلَا خَرَجَهُ مِنْ عُمُومِ الْأُمَّةِ عِنْدَ قَوْلِهِ عَن آدَاءِ الْإِخْفَاءِ بِالْإِطْبَاقِ أَوْ بِالضَّمِّ: لَحْنٌ
لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

(١) إِمْتِنَاعُ الْفُضْلَاءِ بِتَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ لِلشَّيْخِ الْيَاسِرِ الْبَرْمَاوِيِّ (ج ٢، ص ٢٤٠).

وَكَذَا الْحَالِ مَعَ صَاحِبِ كِتَابِ «نَهَايَةُ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ»: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مَكِّي نَضْرُ
 الْجُرَيْسِيُّ الَّذِي كَانَ حَيًّا عَامَ ١٣٠٥ هـ (١) الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُؤَلِّفُ، وَهُوَ تَلْمِذُ
 الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ الْمُتَوَلَّى الَّذِي مِنْ تَلَامِيذِهِ أَيْضًا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ شَهَابُ
 الدِّينِ الإِبْيَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَا أَخْبَرَنِي بِهِ بِالْهَاتِفِ تَلْمِذُهُ الشَّيْخُ فَتَحَ اللهُ بِنُ
 سَعْدِ أَبُو سَمَاحَةَ شَيْخُ مَقَارِيِ الْبَحِيرَةِ بِمَضْرَ (سَابِقًا) جَمَعَ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةَ عَلَى

الشَّيْخِ الإِبْيَانِيِّ.

وَمِنْ تَلَامِيذِ الْمُتَوَلَّى أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلُ الْجَنَائِنِيِّ شَيْخُ الإِبْيَانِيِّ الْمَذْكُورِ،
 (وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ الزِّيَّاتُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلَمْ يُكْمِلْ)، وَشَيْخُ الشَّيْخِ حَنَفِيِّ
 السَّقَّا شَيْخُ الْعَلَامَةِ إِبْرَاهِيمَ السَّمْنُودِيِّ الَّذِي صَرَّحَ بِصَوْتِهِ فِي تَسْجِيلِ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ
 مَرَّةٍ عِنْدَ سُؤَالِهِ بِتِلَاوَتِهِ عَلَيْهِ بِالْإِنْفِرَاجِ، وَأُجِيزَ الشَّيْخُ الإِبْيَانِيُّ مِنَ الشَّيْخِ الْجَنَائِنِيِّ
 (وَقَفْتُ عَلَى إِجَازَتِهِ لَهُ) يَوْمَ الْأَحَدِ: ١٢ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ عَامِ ١٣٣٤ هـ بِالْقِرَاءَاتِ
 الْعَشْرِ الصُّغْرَى، (كَانَ عُمُرُ الشَّيْخِ عَامِرٍ وَقْتَهَا ١٥ أَوْ ١٦ سَنَةً)، وَتَلَا الشَّيْخُ أَبُو
 سَمَاحَةَ عَلَى الشَّيْخِ الإِبْيَانِيِّ بِالْفُرْجَةِ الْيَسِيرَةِ، وَأَقْرَأَ بِهَا تَلَامِيذَهُ، وَكَانَ فِي مَا كَتَبَ
 إِلَيَّ تَلْمِذُهُ الشَّيْخُ حَسَنُ حِبَالَةَ يُنْكِرُ الإِطْبَاقَ وَيُرَدُّ مَنْ يَقْرَأُ بِهِ أَمَامَهُ عَنْهُ وَيَأْمُرُهُ
 بِالْفُرْجَةِ، وَكَانَ خَتَمُ الشَّيْخِ أَبِي سَمَاحَةَ حَسَبَ مَا كَتَبَ إِلَيَّ تَلْمِذُهُ الشَّيْخُ حَسَنُ
 حِبَالَةَ عَلَى الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ الإِبْيَانِيِّ عَامَ ١٣٧٩ هـ الْمُوَافِقُ تَقْرِيْبًا أَوْ آخِرَ عَامِ
 ١٩٥٩ م. قَبْلَ وَفَاةِ الشَّيْخِ الإِبْيَانِيِّ بِمُدَّةٍ، مَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي رَجَبِ عَامِ ١٣٧٩ هـ.

وَمِنْ تَلَامِيذِ الشَّيْخِ أَبِي سَمَاحَةَ أَيْضًا الشَّيْخُ أُسَامَةُ. وَقَدْ عَزَا الْبَاحِثُ فَرْغَلِيُّ
 بِنُ السَّيِّدِ عَرَبَاوِيٍّ فِي كِتَابِهِ: بَحْثُ تَفْصِيلِيٍّ فِي صَوْتِ الْمِيمِ الْمُخْفَاةِ الإِطْبَاقِ
 إِلَى الْمُؤَلِّفِ وَالشَّيْخَيْنِ الضَّبَّاعِ وَمُحَمَّدِ مَكِّي نَضْرُ الْجُرَيْسِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ
 الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ.

(١) مُلْحَقِ الْأَعْلَامِ مِنْ كِتَابِ هِدَايَةِ الْقَارِي (ج ٢، ص ٧٢٥).

المبحث الثاني: العمل في إخراج المخطوط

وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَلِي:

أ- اعتمدت في إخراج المخطوط على نسخة فريدة أخبرني عنها بالهاتف الشيخ محمد مير محمددي، وهي بخط المؤلف، ثم زودني بالرسالة الشيخ قاري عبيد الله غازي بن خدابخش الباكستاني المقيم عندنا بقطر، وهو من دلي على الشيخ محمد بعد أن أرسلها إليه: شكر الله سعيهما.

ب- ضبطت النص كاملاً.

ج- نسخت الآيات برسم المصحف كما هي مكتوبة فيه وخرجتها والنصوص التي ذكرها المؤلف ولم يعزها إلى صفحاتها أو التي أحال إليها ولم يعزها إلى صفحاتها في مراجعها في الحواشي.

د- في الحواشي وشخته بالشرح المحتاج إليه وبترجمة ولو مختصرة لمن ذكر في الرسالة من غير الأئمة المشهورين.

هـ- وضعت علامات ترقيم خاصة مع احتواء المخطوط عليها نادراً.

و- كتبت ترجمة للمؤلف في سطور، وفيها:

٢- ولادته ووفاته.

١- اسمه

٤- شيوخه.

٣- حفظه القرآن.

٦- تلاميذه.

٥- أعماله.

٧- مؤلفاته.

وَصَفَ الْمَخْطُوطِ وَبَعْضَ النَّمَاذِجِ مِنْهُ

- ١ - يَحْتَوِي الْمَخْطُوطُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْرَاقٍ.
- ٢ - أَسْطُرُ الْمَخْطُوطِ ثَلَاثُونَ.
- ٣ - كُتِبَ بِقَلَمٍ جَافٍ أَزْرَقٍ وَبِخَطِّ الرَّقْعَةِ وَكَانَ الْمُؤَلِّفُ مُجِيدًا لَهُ.
- ٤ - فِي الْوَرَقَةِ الْأَخِيرَةِ: تَوْقِيعُ الشَّيْخِ وَخَاتَمُهُ^(١).

وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَقْبَلَ هَذَا الْعَمَلَ وَيَنْفَعَ بِهِ وَيُجَازِيَ الْمُؤَلِّفَ وَجَمِيعَ
مَشَائِخِنَا خَيْرًا، وَأَشْكُرُ كُلَّ مَنْ عَاوَنَنِي فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ.

قَالَهُ: أَحْمَدُ بْنُ نَوَافٍ بْنِ الْعَاصِي بْنِ جَاعِدِ بْنِ عَجِيلِ الْمَجْلَادُ:

الإثنين: ١٤ / ١ / ١٤٤٠ هـ. الدوحة - قطر.



(١) وَصَفَ لِي الْمَخْطُوطَ الشَّيْخُ أَبُو يَحْيَى حَسَنُ عُثْمَانَ الْمِصْرِيُّ، كَتَبَ لِي بَعْضَ الْأَوْصَافِ،
وَسَمِعْتُ بَعْضَهَا مِنْهُ فِي رِسَالَةٍ صَوَّرْتَنِي بِهَا تَفِي.

صُورَةٌ مِنَ الصَّفْحَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَخْطُوطِ:

(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأئمة السُّيُودِ
ويعبد نفسه حضر لدين القائلين فضلك إبراهيم الشَّيْخِ
الذي يقرأ على الصَّاحِبِ الكَرِيمِ وطلب مني أنه أكتب له كيفية
أداء الإقلاب والإضمار والشقوف مع كتابة النصوص
وبياحه مراجعها لأنه اعتمده عليه بعصه الفراء على أدائه
كما أخذها على رسمه من المرة تدر المرة فأجبت في ذلك
وإنما هو قول: الإقلاب أو القليب هو ما بين النونين الساكنة
والتنوين إذا أتى بعدهما باء وهمزة تنقلب النون الساكنة
والتنوينية معها في الضمة فتكون ضمنا مسبوها بحيث لا يبقى للنون
والتنوينية بعد ذلك أثر وهمزة تنقلب القليب إلى تلامذته
أعمال: أولها: قلب النون الساكنة والتنوينية فيهما: ثانيتها:
إضمار هذه الميم لدى الباء: ثالثتها: ضمة الباء الضمة للإضمار وهذا
كله معلوم من قول التوفيق: (والثالث الإقلاب عند الباء فيهما بضمة مع الإضمار)
ر مثل الإضمار الإضمار الشقوف في صور إضمار الميم الساكنة قبل
الباء مثل فاحكم بينهم ، إلا أنه هنا عملية فقط: الأول الإضمار
والثاني الضمة: وإنما لم يرد في العمل الثالث كما في الإقلاب
لأنه الميم هنا أصلية وليست مقبولة: وهذا على القول بإحفاء
الميم الساكنة قبل الباء ونحوه في غير ذلك عند أهل الأداء: رابعها
القول بإظهارها فلا تدخل لها هنا:
وأما كيفية الأداء في إضمار الميم الساكنة قبل الباء سواء كانت
أصلية نحو أم تطاهير أو مقبولة من النون الساكنة والتنوينية
مثل أنت بورك وعليهم بذات فيسوا التلطف بالميم بضمه ظاهرة
وتنقليل من الشفوية أي عدم انطباعها كلياً لأنها
يساعد على الإضمار المطلوب للميم بخلاف ما إذا انطقت
انطباعاً كاملاً فلا يتحذف الإضمار بل تكون الميم ظاهرة
مصحوبة بضمه ولا قابل بذلك ومعلوم أنه الإضمار معناه في اللفظ
الشيء أو الكسب ، وفي اصطلاح الأداء وهو عبارة عن الضمة الظاهرة
بصفة يمين الألف في الإضمار عاير عن التشديد مع إضمار النون في اللفظ الأول

صُورَةٌ مِنْ الصَّفْحَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْمَخْطُوطِ:

لذا: ولتؤخذ منه عبارة القدر ^(١٤) ~~أما~~ لا تفرقه فيما دار الإيضاح في
 الانقلاب ولا في أوانه في الإيضاح المشهور على القول به
 ولا تكفى بهذا القدر في هذه المعالجة؛ وقد بلغنا القول في
 هذه المسألة في كتابنا في علم التوحيد ^{المسجل في} المجلد الرابع من علم التوحيد ^{بإشراف} والده
 هذا ونرجو من المعترض أنه ^{يبيِّن} لنا دلالة على صحة ^{القول}
 بنهم الشفعية عند اقتفاء الميم الثالثة قبل البناء سواء كانت
 مقلوبة أو أصلية لعلنا نكون أقوى مما ذكرناه لنا
 وسليمة من الاعتراض عليه ^{بأنه} الميم الضمة لنرجع إلى قوله
 في أصله ^{وإن} قالوا ^{فإن} كما قال به ^{أئمتنا} وهو ما ذكرنا به
 هنا وهو الذي جزم عليه عملنا ^{فإن} زيادة ^{وإقراء}
 والله ولي التوفيق

قاله وكتبه بخطه الفقير إلى الله تعالى
 عبد الفتاح السيد نجم المرصفي
 المقري ^و للضرابه الكريم
 بالقرارات العشر الكبرى
 والواصل على زيادة التخصيص
 في القرارات مع قسم التخصيص
 للقرارات بطلية اللقمة المرببة
 جامعة الأزهر عم ١٩٦٦

تتميرات من دار الفكر
 مدينة تاجوراز من ضاحية مدينة
 ملايس الغرب ليبيا
 الموافق ٣ من القعدة ١٤١٥ هـ
 ٢١ من يناير ١٩٦٩ م

٧

نسخة بخط عبد الفتاح السيد
 نسخة محفوظة في مكتبنا للرجوع إليها عند اللزوم

عبد الفتاح السيد



المؤلف في سطور:

(مُسْتَفَادٌ مِنْ كِتَابِ إِمْتِنَاعِ الْفَضْلَاءِ بِتَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ فِي مَا بَعْدَ الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهِجْرِيِّ
لِلشَّيْخِ الْيَاسِرِ الْبَرْمَازِيِّ^(١) مَعَ زِيَادَاتٍ يَسِيرَةٍ):

اسْمُهُ

هُوَ الْعَالِمُ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ الْمُدَقِّقُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ بْنِ السَّيِّدِ عَجْمِيَّ بْنِ
السَّيِّدِ الْعَسَسُ لَقَبًا، الْمَرْصَفِيُّ وَوَلَادَةٌ وَنَشَأَةٌ،

وَلَادَتُهُ وَوَفَاتُهُ

وُلِدَ بِمَرْصَفَا مَرَكَزِ بَنِيهَا مُحَافَظَةِ الْقَلْبُوبِيَّةِ بِمِصْرَ: ٥/٦/١٩٢٣ م. وَمَاتَ -
رَحِمَهُ اللهُ- فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ١٧/٦/١٤٠٩ هـ. بِالْمَدِينَةِ عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ
وَالسَّلَامِ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيْعِ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ التَّالِي فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

حِفْظُهُ الْقُرْآنَ

حَفِظَ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَتَجَاوَزِ الْعَاشِرَةَ مِنْ عُمُرِهِ وَكَانَ ذَلِكَ عَامَ ١٩٣٣ م. فِي قَرِيْبَتِهِ
مَرْصَفَا.

شُيُوْخُهُ

مِنْ شُيُوْخِهِ:

١- الشَّيْخُ زَكِيُّ مُحَمَّدٍ عَفِيْفِيَّ نَصْرِيَّ: حَفِظَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ الْكَرِيْمَ بِرِوَايَةِ حَفْصِ.

(١) ج ١ ص ١٨٠.

٢- الشَّيْخُ رِفَاعِيُّ مُحَمَّدُ الْمُجَوَلِيُّ الْمَرْصَفِيُّ: قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ بِرِوَايَةِ حَفْصِ عَنُ عَاصِمٍ وَأَجَازَهُ بِهَا عَامَ ١٩٣٩ م. (وَهَذِهِ أَوَّلُ إِجَازَةٍ حَصَلَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ) ثُمَّ قَرَأَ خَتْمَةَ بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ ابْنِ كَثِيرٍ بِمُضَمَّنِ الشَّاطِئِيَّةِ عَامَ ١٩٤٠ م. تَقْرِيْبًا ثُمَّ خَتْمَةَ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ بِمُضَمَّنِهَا أَيْضًا عَامَ ١٩٤١ م. تَقْرِيْبًا ثُمَّ خَتْمَةَ بِقِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ بِمُضَمَّنِهَا ثُمَّ جَمَعَ لِلسَّبْعَةِ بِمُضَمَّنِهَا وَكَانَ الْخَتْمُ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ ١٣٦٤ / ٦ / ٣ الْمُوَافِقُ ١٥ / ٥ / ١٩٤٥ م.

٣- الشَّيْخُ حَامِدُ بْنُ عَلِيِّ السَّيِّدِ الْغَنْدُورُ: مِنَ السَّمَاعِيَّةِ بِمَرْكَزِ فَاقُوسَ بِمُحَافَظَةِ الشَّرْقِيَّةِ بِمِصْرَ: قَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ الْمُتَمِّمَةَ لِلْعَشْرِ مِنْ طَرِيقِ الدَّرَّةِ مَعَ إِضَافَةِ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ مِنْ طَرِيقِ الطَّيْبَةِ بِمُضَمَّنِ رِسَالَةِ الشَّيْخِ السَّنْطَاوِيِّ (نَظْمًا وَشَرْحًا) وَقِرَاءَةَ حَمْزَةَ بِالسَّكْتِ الْعَامَّ وَرِوَايَةَ حَفْصِ عَنُ عَاصِمٍ وَطَرِيقَ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنُ أَصْحَابِهِ عَنُ وَرْشٍ بِمُضَمَّنِ الطَّيْبَةِ،

٤- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَنْوَرُ حَسَنِ شَرِيفِ الْمَشْهُورِ بِالْحَاجِّ الْأَنْوَرِ: شَيْخُ الْقُرَاءِ بِمُحَافَظَةِ الشَّرْقِيَّةِ الْمُتَوَفَّى عَامَ ١٩٥٨ م. ارْتَحَلَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ فِي بَلَدَةِ الْبَيْرُومِ بِمَرْكَزِ فَاقُوسَ بِالشَّرْقِيَّةِ وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ الْمُتَمِّمَةَ لِلْعَشْرِ مِنْ طَرِيقِ الدَّرَّةِ وَأَتَمَّهَا عَامَ ١٩٥٣ م. وَقَدْ انْتَفَعَ بِهِ انْتِفَاعًا كَبِيرًا بِعُلُومِ الْقِرَاءَاتِ ثُمَّ شَرَعَ عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ خَتْمَةٍ أُخْرَى بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُتَمِّمْهَا عَلَيْهِ.

٥- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ جُمُعَةَ الْبَارُ: مِنْ بَلَدَةِ أَبِي الشُّقُوقِ بِمُحَافَظَةِ الشَّرْقِيَّةِ: بَدَأَ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ خَتْمَةِ الْقُرَاءِ الثَّلَاثَةِ مِنْ طَرِيقِ الدَّرَّةِ وَلَمْ يُكْمِلْ عَلَيْهِ،

٦- الشَّيْخُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الزِّيَّاتِ: الْمُقْرِيُّ بِالْقَاهِرَةِ: قَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الْكُبْرَى مِنْ طَرِيقِ الطَّيْبَةِ عَامَ ١٩٧٢ م. وَالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الصُّغْرَى وَأَتَمَّهَا فِي رَمَضَانَ عَامَ ١٣٩٨ هـ. الْمُوَافِقُ لِأَغُسْطُسَ عَامَ ١٩٧٨ م.

أعماله

- ١- عيّن مُدَرِّسًا بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ السَّنُوسِيِّ فِي لَيْبِيَا عَامَ ١٩٦٢ م.
- ٢- فِي ١/٩/١٩٧٠ م. عيّن مُدَرِّسًا بِمَدَارِسِ الْبَنَاتِ الثَّانَوِيَّةِ التَّابِعَةِ لِيُوزَارَةِ التَّعْلِيمِ هُنَاكَ.
- ٣- وَفِي ١٧/١٢/١٩٧٥ م. عيّن عَضْوًا بِلَجْنَةِ مُرَاجَعَةِ مُصْحَفِ رِوَايَةِ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ وَالْمَصَاحِفِ الَّتِي تَرُدُّ إِلَى هُنَاكَ.
- ٤- فِي ١/١٠/١٩٧٧ م. تَعَاقَدَ مَعَ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ كَمُدَرِّسٍ لِلْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَرَسَمِ الْمُصْحَفِ وَضَبْطِهِ وَالفَوَاصِلِ بِكُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
- ٥- انْتُدِبَ عَضْوًا فِي لَجْنَةِ مُصْحَفِ الْمَدِينَةِ بِمُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَدِ لِطِبَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ.
- ٦- انْتُدِبَ عَضْوًا فِي لَجْنَةِ الْإِشْرَافِ عَلَى التَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلْمَصَاحِفِ الْمُرْتَلَةِ بِرِوَايَةِ حَفْصٍ فِي ١٤/٥/١٤٠٥ هـ. كُلُّ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

تلاميذه

مِن تَلَامِيذِهِ:

- ١- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ تَمِيمُ الزُّعْبِيُّ: قَرَأَ عَلَيْهِ خْتَمَةً بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْكُبْرَى وَحَضَرَ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَثَلَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَكَانَ الْخْتَمُ فِي ٢٧/١١/١٤٠٠ هـ. وَقَرَأَ عَلَيْهِ «نَاطِمَةَ الزُّهْرِ وَعَقِيلَةَ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ» لِلْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ وَ«الرَّوْضَ النَّضِيرَ وَعَزْوَ الطَّرِيقِ» لِلْعَلَّامَةِ الْمُتَوَلَّى وَ«تَحْرِيرَاتِ الْإِمَامِ الْإِزْمِيرِيِّ» وَغَيْرَهَا.

- ٢- الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْبُرَيْيُ السُّودَانِيُّ: قَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الصُّغْرَى بِمُضَمَّنِ الشَّاطِئِيَّةِ وَالذُّرَّةِ.
- ٣- الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّازِقِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مُوسَى: قَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الْكُبْرَى.
- ٤- الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ قَاضِي وَزِيرٍ: قَرَأَ عَلَيْهِ خَتْمَةً بِرِوَايَةِ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ.
- ٥- الشَّيْخُ زَكَرِيَّا السَّيِّدُ حُسَيْنِيٌّ: قَرَأَ عَلَيْهِ رِوَايَةَ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ.
- ٦- مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَاكِسْتَانِيٌّ: قَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الصُّغْرَى.

مُؤَلَّفَاتُهُ

مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ:

- ١- هِدَايَةُ الْقَارِي إِلَى تَجْوِيدِ كَلَامِ الْبَارِي: أَحْسَنُ كِتَابٍ تَجْوِيدٍ فِي عَصْرِنَا هَذَا، وَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ تَعَجَّبَ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ مُصَنَّفَهُ مِنْ سَعَةِ الْإِطْلَاعِ وَغَزَاةِ الْعِلْمِ مَعَ التَّمْحِيصِ، فَسُبْحَانَ الْمُعْطِيِّ الْوَهَّابِ، فَرَّغَ الْمُؤَلَّفُ مِنْ كِتَابَتِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِمَدِينَةِ تَاجُورَاءِ شَارِعِ الْحَطَّابِ الْمَالِكِيِّ الْكَبِيرِ بِإِقْلِيمِ طَرَابُلُسَ لَيْبًا فِي يَوْمِ السَّبْتِ الْعَاشِرِ مِنْ جُمَادِ الْآخِرَةِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ الْمُوَافِقِ لِلثَّلَاثِ مِنَ الشَّهْرِ التَّاسِعِ سَنَةِ أَلْفٍ وَتِسْعِمِئَةٍ وَثَلَاثٍ وَسِتِّينَ حَسَبِ التَّارِيخِ الْمِيْلَادِيِّ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ مُرَاجَعَتِهِ وَتَنْقِيحِهِ وَزِيَادَةِ أَبْوَابِهِ وَفُصُولِهِ وَمُلْحَقِ أَعْلَامِهِ بِالْمَدِينَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالِ سَنَةِ أَلْفٍ وَثَلَاثِمِئَةٍ وَتِسْعٍ وَتِسْعِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ، طُبِعَ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بِمَكْتَبَةِ طَيْبَةِ بِالْمَدِينَةِ فِي جُزْءَيْنِ، قَرَضَهُ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: شَيْخُهُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ الزِّيَّاتُ،

السَّيِّخُ حَسَنِينَ بْنِ مُحَمَّدٍ مَخْلُوفٍ - رَحْمَةُ اللَّهِ - مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ سَابِقًا
وَعُضُو جَمَاعَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ وَعُضُو الْمَجْلِسِ التَّاسِيْسِيِّ لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ
الْإِسْلَامِيِّ بِمَكَّةَ، السَّيِّخُ حُسَيْنُ خَطَّابٍ - رَحْمَةُ اللَّهِ - سَيِّخُ الْقُرَاءِ بِدِمَشْقِ الشَّامِ
سَابِقًا، الْمُقْرِيُّ السَّيِّخُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَلِيِّ مُوسَى - رَحْمَةُ اللَّهِ - الْمُدْرَسُ بِكُلِّيَّةِ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ سَابِقًا وَمِنْ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَاتِ
بِالْأَزْهَرِ، الْمُقْرِيُّ السَّيِّخُ مُحَمَّدُ تَمِيمُ الزُّعْبِيُّ، الْمُقْرِيُّ السَّيِّخُ عَامِرُ السَّيِّدِ
عَثْمَانَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - سَيِّخُ عُمُومِ الْمَقَارِيءِ بِالْدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ سَابِقًا.

٢- الطَّرِيقُ الْمَأْمُونُ إِلَى أَصُولِ رِوَايَةِ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ: صَنَّفَهُ فِي لَيْبِنَا:
طُبِعَ عَامَ ١٩٧٠ م. بِمُرَاجَعَةِ السَّيِّخِ عَبْدِ الْفَتْاحِ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْقَاضِي رَحْمَةُ اللَّهِ.

٣- شَرْحُ الدُّرَّةِ: نَشَرَهُ بِرَنَامَجِ الْكَرَاسِيِّ الْبَحْثِيَّةِ بِجَامِعَةِ طَيْبَةَ بِتَحْقِيقِ السَّيِّخِ
الدُّكْتُورِ السَّالِمِ الْجَكْنِي السَّنْقِيطِيِّ عَامَ ١٤٣٨ هـ.

٤- هَذِهِ الرَّسَالَةُ: كَيْفِيَّةُ آدَاءِ الْإِقْلَابِ وَالْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ.

رَحِمَ اللَّهُ السَّيِّخَ رَحْمَةً وَاسِعَةً وَغَفَرَ لَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ فِي عَلِيَّينَ.



نص الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَيِّمَةِ الْهُدَاةِ.

وَبَعْدُ: فَقَدْ حَضَرَ لَدَيَّ الطَّالِبُ مُفْتَاخُ إِبْرَاهِيمَ السَّيِّدِ^(١) الَّذِي يَقْرَأُ عَلَيَّ الْقُرْآنَ
الْكَرِيمَ^(٢)، وَطَلَبَ مِنِّي أَنْ أَكْتُبَ لَهُ كَيْفِيَّةَ آدَاءِ الْإِقْلَابِ وَالْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ مَعَ كِتَابَةِ
النُّصُوصِ وَبَيَانِ مَرَاJِعِهَا؛ لِأَنَّهُ اعْتَرَضَ بَعْضَ الْقُرَّاءِ عَلَى آدَائِهِ كَمَا أَخَذَ عَلَيَّ
وَسَمِعَهُ مِنِّي الْمَرَّةَ تِلْوَ الْمَرَّةِ، فَأَجَبْتُهُ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ قَوْلِي:

الْإِقْلَابُ أَوْ الْقَلْبُ: (٣) هُوَ خَاصٌّ بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ إِذَا آتَى بَعْدَهُمَا بَاءٌ،
وَحِينَئِذٍ تُقَلِّبُ النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ مِمَّا خَالِصَةٌ تَعْوِيضًا صَحِيحًا، بِحَيْثُ لَا
يَبْقَى لِلنُّونِ وَالتَّنْوِينِ بَعْدَ ذَلِكَ أَثَرٌ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ الْقَلْبُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَعْمَالٍ:

(١) مُفْتَاخٌ. بِضَمِّ الْمِيمِ لَفْظُ أَهْلِ بَعْضِ جِهَاتِ لِسِيَا، وَيَلْفِظُهُ غَيْرُهُمْ: مُفْتَاخٌ. بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهُوَ
الْأَشْهُرُ، وَيَرْجِعُ هَذَا الْخِلَافُ إِلَى اخْتِلَافِ اللَّهَجَاتِ بَيْنَ غَرْبِ لِسِيَا وَشَرْقِهَا. كَتَبَ إِلَيَّ بِهَذَا
السَّيِّخُ طَهَ الْفَهْدُ اللَّيْبِيُّ بَعْدَ سُؤَالِي لَهُ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ. قُلْتُ: وَالْكَسْرُ مُوَافِقٌ لِلُّغَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ آلَةٍ:
قَالَ الْجُرْجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمِفْتَاحِ فِي الصَّرْفِ: اسْمُ آلَةٍ عَلَى: مَفْعَلٌ، بِكَسْرِ الْمِيمِ: كَمِخْلَبٍ،
وَ«مَفْعَالٍ»: كَمِفْتَاحٍ، وَ«مَفْعَلَةٍ»: كَمِكْسَحَةٍ. الْمِفْتَاحُ فِي الصَّرْفِ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ الْأَصْلِ، الْجُرْجَانِيُّ الدَّارِ، (ص ٦١).

(٢) لَمْ أَعْتَرُ عَلَى تَرْجَمَةِ لِلْسَّيِّخِ مُفْتَاخٍ، فَلَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمُؤَلِّفِ، وَمِنْ جِهَةِ أَهْلِ لِسِيَا إِنْ كَانَ
مَشْهُورًا لَدَيْهِمْ.

(٣) قَوْلُهُ: الْإِقْلَابُ أَوْ الْقَلْبُ. صُحِّحَ الْوَجْهَانِ لُغَةً، وَإِنْ كَانَ: الْقَلْبُ. ثَلَاثِي الْمَصْدَرِ أَفْصَحَ وَأَشْهُرَ
مِنَ الْخَمَاسِيِّ الَّذِي أَصْلُهُ: أَقْلَبَ. عَلَى وَزْنِ: أَفْعَلَ. رَبَاعِيًّا مَهْمُوزًا أَوَّلُهُ، وَعَلَى الْأَشْهُرِ / مِنْهُمَا
كُتِبَ الْأَيِّمَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي التَّجْوِيدِ وَالْقِرَاءَاتِ.

- أَوْلَاهَا: قَلْبُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ مِيمًا،

- وَثَانِيهَا: إِخْفَاءُ هَذِهِ الْمِيمِ لَدَى (١) الْبَاءِ،

- وَثَالِثُهَا: مُصَاحَبَةُ الْغَنَّةِ لِلْإِخْفَاءِ (٢). وَهَذَا كُلُّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِ التُّحْفَةِ:

وَالثَّالِثُ الْإِقْلَابُ عِنْدَ الْبَاءِ مِيمًا بِغَنَّةٍ مَعَ الْإِخْفَاءِ (٣)

وَمِثْلُ الْإِقْلَابِ: الْإِخْفَاءُ الشَّفَوِيُّ، وَهُوَ إِخْفَاءُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ: مِثْلُ: ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ (٤) إِلَّا أَنَّ هُنَا عَمَلَيْنِ فَقَطُّ:

الْأَوَّلُ: الْإِخْفَاءُ. الثَّانِي: الْغَنَّةُ.

وَإِنَّمَا لَمْ يُوجَدِ الْعَمَلُ الثَّلَاثُ كَمَا فِي الْإِقْلَابِ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ هُنَا أَصْلِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مَقْلُوبَةً، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِإِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِإِظْهَارِهَا فَلَا دَخَلَ لَهَا هُنَا.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْأَدَاءِ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ سَوَاءً كَانَتْ أَصْلِيَّةً نَحْوُ: ﴿أَمْ يَظْهَرُ﴾ (٥). أَوْ مَقْلُوبَةً (٦)

(١) مَعْنَى لَدَى: عِنْدَ.

(٢) أَي: غَنَّةٌ كَامِلَةٌ بِمِقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ.

(٣) تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ وَالْغُلَمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ: سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَمْزُورِيُّ (ص ٣) (عَلَّقَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ عَلِيُّ الصَّبَّاحُ) (بِشْرَحٍ وَجِيزٍ يَحُلُّ الْمَشْكَالَ مِنْ مَعَانِيهَا).

(٤) الْمَائِدَةُ، الْآيَةُ: ٤٢.

(٥) الرَّعْدُ، الْآيَةُ: ٣٣.

(٦) قَوْلُهُ: أَوْ مَقْلُوبَةً. الصَّحِيحُ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ أَنْ يُقَالَ فِي الْعَطْفِ عَلَى هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ مَوْجُودَةٌ وَمَخْدُوفَةٌ: أَمْ مَقْلُوبَةٌ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ «مُغْنِي اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ»: مَسْأَلَةٌ: إِذَا عَطِفْتَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِأَوْ فَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ لَمْ يَجْزُ قِيَاسًا، وَقَدْ أَوْلَعَ الْفُقَهَاءُ وَعَبَّرُوهُمْ بِأَنْ يَقُولُوا: سَوَاءٌ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا. وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: يَجِبُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ كَذَا أَوْ كَذَا. وَالصَّوَابُ الْعَطْفُ فِي الْأَوَّلِ بِأَمْ، وَفِي الثَّانِي بِالْوَاوِ. مُغْنِي اللَّيْبِ لِلْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامٍ (ص ٦٣).

مِثْلُ: ﴿أَنْ بُرِكَ﴾^(١) وَ ﴿عَلِمَ بِذَاتِ﴾^(٢) فَهُوَ التَّلْفِظُ بِالْمِيمِ بِغِنَّةٍ ظَاهِرَةٍ، وَبِتَقْلِيلٍ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ^(٣)، أَيْ عَدَمِ انْطِبَاقِهِمَا^(٤) كَلِّيَّةً؛ لِأَنَّهُ يُسَاعِدُ عَلَى الْإِخْفَاءِ الْمَطْلُوبِ لِلْمِيمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا انْطَبَقَتَا انْطِبَاقًا كَامِلًا، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِخْفَاءُ، بَلْ تَكُونُ الْمِيمُ ظَاهِرَةً مَضْحُوبَةً بِغِنَّةٍ^(٥)، وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِخْفَاءَ مَعْنَاهُ فِي اللَّغَةِ السِّرُّ أَوْ الْكَتْمُ، وَفِي اصْطِلَاحِ الْقُرَّاءِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ نَطْقِ الْحَرْفِ بِصِفَةٍ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ، عَارٍ عَنِ التَّشْدِيدِ، مَعَ بَقَاءِ الْغِنَّةِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ.

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ يَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الْإِخْفَاءِ هُنَا: سِتْرُ الْمِيمِ^(٦)، يَتِمُّمَا أَصْبَحَتْ ظَاهِرَةً عِنْدَ انْطِبَاقِ شَفَتَيْ الْقَارِي، هَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ،

(١) النَّمْلُ، الْآيَةُ: ٨.

(٢) آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ١١٩.

(٣) جُهِدَ الْمُقَلُّ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْعَشِيِّ الْمُلْتَقَبِ بِسَاجِقُلِي زَادَهُ (ص ٢٠١). وَالْمَعْنَى: انْفِتَاحٌ قَلِيلٌ بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ، قَالَ الْمَشَائِخُ: بِمِقْدَارِ وَرَقَةٍ. وَهَذَا وَغَيْرُهُ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ عَلَى التَّقْرِيْبِ، وَالْمُشَافَهَةِ تَضْبِطُهُ. وَمُضْطَلَحُ الْفُرْجَةِ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا مُتَأَخَّرًا جَدًّا، لَكِنْ كَانَ هَذَا الْأَدَاءُ مَعْلُومًا بَعْدَهُ مُضْطَلَحَاتٍ: سِتْرُ ذَاتِ الْمِيمِ جُمْلَةً، إِبْطَالُ الْعَمَلِ أَوْ إِبْطَالُ عَمَلِ الشَّفَتَيْنِ أَوْ إِزَالَةُ الْمَخْرَجِ أَوْ تَحْوِيلُ الْمَخْرَجِ. وَجِيءَ بِمُضْطَلَحِ الْفُرْجَةِ تَبْسِيرًا عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ فِي طَلَبِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ، وَلَا مُسَاحَةً فِي الْإِصْطِلَاحِ إِذَا عُرِفَتِ الْحَقَائِقُ.

(٤) قَوْلُهُ: أَيْ عَدَمِ انْطِبَاقِهِمَا. يَجُوزُ فِي إِعْرَابِ الْوَاقِعِ بَعْدَ: أَيْ. التَّفْسِيرِيَّةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: الْإِتْبَاعُ بِمَا قَبْلُ، وَهُوَ هُنَا مَجْرُورٌ؛ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى قَوْلِهِ: وَبِتَقْلِيلٍ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: النَّصْبُ: عَدَمٌ. عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي عَدَمَ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: الرَّفْعُ: عَدَمٌ. عَلَى الْإِسْتِنَافِ؛ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ. وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ.

(٥) أَيْ بِغِنَّةٍ كَامِلَةٍ.

(٦) قَوْلُهُ: سِتْرُ الْمِيمِ. هَكَذَا فِي الْمَخْطُوطِ: سِتْرٌ. بَرَفْعِ الرَّاءِ؛ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:

هُوَ، وَيَجُوزُ: سِتْرٌ. بِنَصْبِ الرَّاءِ؛ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِلْفِعْلِ: يَكُونُ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ فَإِنَّ الْإِخْفَاءَ حَالَ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ^(١)،
بَيْنَمَا الْمِيمُ ظَاهِرَةٌ بِانْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ، وَلَيْسَتْ بَيْنَ حَالَتِي الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ كَمَا هُوَ
الْمُقَرَّرُ فِي التَّعْرِيفِ^(٢). هَذَا مَا كَانَ مِنْ جِهَةِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ عِلْمِ الضَّبْطِ وَهُوَ شَاهِدٌ لِمَا قُلْنَا فَإِنَّ عُلَمَاءَ الضَّبْطِ قَاطِبَةً
الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ وَالْمُتَأَخِّرِينَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمِيمَ السَّاكِنَةَ إِذَا آتَى بَعْدَهَا بَاءٌ
أَيًّا كَانَتْ، وَكَذَلِكَ النُّونُ السَّاكِنَةُ إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِخْفَاءِ الْحَقِيقِيِّ
الْخَمْسَةِ عَشَرَ الْمَعْرُوفَةِ تُعْرَى النُّونُ وَالْمِيمُ مِنَ السُّكُونِ^(٣)، أَي لَا يُوَضَعُ عَلَيْهِمَا
السُّكُونُ، «وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ مُعَلِّمِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِلَيْبِيَا بِالتَّطْيِيرِ» وَتَعْرِيَةُ
النُّونِ وَالْمِيمِ مِنَ السُّكُونِ أَوْ التَّطْيِيرُ^(٤) كَمَا قَالَ إِخْوَانُنَا اللَّيْبِيُّونَ دَلِيلٌ عَلَى إِخْفَاءِ
الْحَرْفَيْنِ، وَالْإِخْفَاءُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِسِتْرِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَيْهِ: إِذَا أَطْبَقَ الْقَارِئُ شَفْتَيْهِ

(١) وَإِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ يَنْصَرِفُ الْإِخْفَاءُ إِذَا أُطْلِقَ.

(٢) كَانَ الْإِخْفَاءُ حَالًا بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ؛ لِأَنَّهُ شَابَهُ أَحَدَهُمَا فِي وَجْهِهِ، فَشَابَهُ الْإِدْغَامَ بِمَا ذَهَبَ
مِنْ عَمَلِ الشَّفَتَيْنِ أَوْ اللِّسَانِ، وَشَابَهُ الْإِظْهَارَ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْغُنَّةِ.

(٣) مَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ إِظْهَارَ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّلَفِ وَضَعَ عَلَيْهَا عَلَامَةَ السُّكُونِ
كَسَائِرِ حُرُوفِ الْإِظْهَارِ، وَلَمْ يَخْصُصْهَا بِاسْتِثْنَاءٍ: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْمَارِغَنِيُّ -
رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ دَلِيلَ الْحَيْرَانَ عَلَى مَوْرِدِ الظَّمَانِ: «لَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى ضَبْطِ
الْمِيمِ عِنْدَ الْبَاءِ، وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُنَا أَنْ ضَبَطَهَا كَضَبْطِ النُّونِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ حُرُوفِ الْإِخْفَاءِ،
وَهُوَ أَنْ تُعْرَى مِنْ عَلَامَةِ السُّكُونِ، وَلَا تُجْعَلُ عَلَامَةُ التَّشْدِيدِ عَلَى الْبَاءِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى حُكْمِ
الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ: الْإِخْفَاءُ مَعَ الْغُنَّةِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ لِجَمِيعِ
الْقُرَاءِ، وَأَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِيهَا بِالْإِظْهَارِ التَّامِّ لِجَمِيعِ الْقُرَاءِ». دَلِيلُ الْحَيْرَانَ عَلَى مَوْرِدِ
الظَّمَانِ (ص ٣٥٨). قُلْتُ: فَتَعْرِيَةُ الْمِيمِ عِنْدَ الْبَاءِ مِنَ السُّكُونِ انْتَشَرَتْ فِي الْمَصَاحِفِ الْمُتَأَخَّرَةِ
تَبَعًا لِلْإِخْفَاءِ بِالْغُنَّةِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ الْآنَ فِي الْأَخْذِ عَنِ الْقُرَاءِ الْعَشْرَةِ قِرَاءَةً وَإِقْرَاءً فِي جَمِيعِ
الْأَمْصَارِ سِوَاهُ.

(٤) قَوْلُهُ: بِالتَّطْيِيرِ، أَوْ التَّطْيِيرِ. وَضِعَتْ عَلَامَةُ السُّكُونِ عَلَى الطَّاءِ فِي الْمَخْطُوطِ.

إِطْبَاقًا كَامِلًا فَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِخْفَاءُ الْمَطْلُوبُ، بَلْ يَكُونُ إِظْهَارًا مَصْحُوبًا بِغَنَّةٍ، وَهُوَ
لَحْنٌ^(١) لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ^(٢).

وَنَلِيفٌ نَظَرَ الْمُعْتَرِضِ إِلَى أَنْ يُنْصِتَ إِلَى تِلَاوَةِ الْمُصْحَفِ الْمُرْتَلِ الَّذِي يُذَاعُ
فِي الْإِذَاعَةِ، يَجِدُ صِحَّةَ مَا قُلْنَا؛ فَإِنَّ الْمُرْتَلِ لَمْ يَكُنْ قَدْ رَتَلَ وَحْدَهُ، بَلْ رَتَلَ أَمَامَ
لَجْنَةٍ مِنْ أَسَاطِينِ الْعِلْمِ وَالْقِرَاءَةِ قَبْلَ إِذَاعَةِ التَّلَاوَةِ^(٣).

كَمَا نَلِيفٌ نَظَرَهُ ثَانِيًا إِلَى أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ سَوَاءً كَانَ بِرِوَايَةِ
حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ كَمَا فِي مِصْرَ، أَوْ بِرِوَايَةِ قَالُونَ كَمَا فِي لَيْبِيَا، أَوْ بِرِوَايَةِ وَرْشٍ
كَمَا فِي تُونِسَ وَالْجَزَائِرِ وَالْمَغْرِبِ الْأَقْصَى، أَوْ بِقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ كَمَا فِي

(١) أَيُّ وَهُوَ مَعْنَى.

(٢) اللَّحْنُ: بِسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ وَرَدَّ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِمَالَةٌ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ،

الْآخَرُ: فَحْوَى وَمَعْنَى الْكَلَامِ.

اللَّحْنُ: بِالْفَتْحِ: الْفِطْنَةُ. مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ لِأَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسِ بْنِ زَكَرِيَّا (ج ٥،
ص ٢٣٩-٢٤٠).

(٣) وَالْمَصَاحِفُ الْمُرْتَلَةُ الْمُسَجَّلَةُ فِي الْإِذَاعَةِ الْمِصْرِيَّةِ ثُمَّ أُذِيعَتْ فِي غَيْرِهَا كَمَصَاحِفِ الْقُرَّاءِ
الْخَمْسَةِ الْمَشْهُورِينَ: الْمَشَايخِ: مَحْمُودُ خَلِيلِ الْحُصْرِيِّ، عَبْدُ الْبَاسِطِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الصَّمَدِ،
مَحْمُودُ عَلِيِّ الْبَنَّا، مُحَمَّدُ صَدِّيقِ الْمِنْشَاوِيِّ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- بِالْفُرْجَةِ بِاتِّفَاقِ الْجَمِيعِ: الْمُطْبِيعِ
وَالْمُفَرِّجِ، وَالْمُصْحَفُ الْأَوَّلُ لِلشَّيْخِ الْحُصْرِيِّ نُشِرَ عَامَ ١٩٦١ م. فَبَدَأَ بِطُلَانٍ مَقَالَةَ الْقَائِلِ:
أَجْبَرَ الشَّيْخُ عَامِرُ السَّيِّدِ عُثْمَانَ الْقُرَّاءَ عَلَى التَّلَاوَةِ بِالْفُرْجَةِ بِقُوَّةِ سُلْطَانِهِ؛ لِمَسْئُولِيَّتِهِ عَنْ
تَسْجِيلَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَدَى الْإِذَاعَةِ الْمِصْرِيَّةِ. فَلَمْ يَكُنِ الشَّيْخُ عَامِرٌ بِمُقَرَّرِهِ فِي مُرَافِقَةِ الْقُرَّاءِ
أَثْنَاءَ تَسْجِيلِهِمُ الْمُصْحَفَ، بَلْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَبَعْضُهُمْ غَيْرُ مَشْهُورٍ. سُئِلَ الْعَلَامَةُ
الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ السَّمُونُودِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَسْجِيلِ لَهُ: هَلْ أَجْبَرَ الشَّيْخُ عَامِرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَشَايخِ
الَّذِينَ سَجَّلُوا الْمَصَاحِفَ الْمُرْتَلَةَ فِي الْإِذَاعَةِ الْمِصْرِيَّةِ عَلَى الْفُرْجَةِ؟ وَقَدْ كَانُوا يُرِيدُونَ التَّلَاوَةَ
بِالْإِطْبَاقِ، فَأَجَابَ: لَا.

السُّودَانِ وَالصُّومَالِ فَيَجِدُ أَنَّ الْمِيمَ السَّاكِنَةَ قَبْلَ الْبَاءِ وَكَذَلِكَ الْمَقْلُوبَةَ لَا سُكُونَ عَلَيْهَا فِي كُلِّ، وَهَذَا أَدْلُ دَلِيلٍ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ انْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ، وَهَذَا مُقْتَضَى قَوَاعِدِ التَّجْوِيدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا وَالْمَفْهُومِ مِنْ نُصُوصِهَا.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ النُّصُوصِ وَمَرَاجِعِهَا وَإِنْ كَانَ لَا حَاجَةَ لِإِيرَادِهَا هُنَا فَكُتِبَ التَّجْوِيدُ وَالْقِرَاءَاتُ غَاصَّةٌ بِهَا، وَتُورِدُ مِنْهَا هُنَا مَا قَالَهُ صَاحِبُ كِتَابِ نِهَايَةِ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْإِقْلَابِ، وَنَصُّهُ: «وَلِيَحْتَرِزَ الْقَارِئُ عِنْدَ التَّلْفِظِ بِهِ مِنْ كَزِّ الشَّفَتَيْنِ عَلَى الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ؛ فِي اللَّفْظِ؛ لِئَلَّا يَتَوَلَّدَ مِنْ كَزِّهِمَا غُنَّةٌ مِنَ الْخَيْشُومِ مُمَطَّطَةٌ، فَلْيَسْكُنِ الْمِيمُ بِتَلَطُّفٍ مِنْ غَيْرِ ثِقَلٍ وَلَا تَعَسْفٍ» انْتَهَى بِلَفْظِهِ. (ص ١٢٤)، طَبْعَةُ الْحَلَبِيِّ^(١).

وَبِنَحْوِ هَذَا النَّصِّ أَوْ بِلَفْظِهِ جَاءَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، مِنْهَا:

شَرْحُ التُّحْفَةِ الْكَبِيرِ^(٢) لِلْعَارِفِ بِاللَّهِ الشَّيْخِ الْمِيهِيِّ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِهِ وَبَعُلُومِهِ^(٤).

شَرْحُ التُّحْفَةِ الْكَبِيرِ^(٥) لِلشَّيْخِ الضَّبَّاعِ^(٦).

(١) مِنْ مَعَانِي الْكَزِّ: الْبُخْلُ، يُقَالُ: رَجُلٌ كَزَّ الْيَدَيْنِ. أَيْ بَخِيلٌ، وَمِنْ مَعَانِي الْكَزِّ أَيْضًا: جَعْلُ الشَّيْءِ ضَيْقًا. لِسَانَ الْعَرَبِ لِمُحَمَّدِ بْنِ مَكْرَمِ بْنِ مَنْظُورِ الْأَفْرِيْقِيِّ الْمِصْرِيِّ (ج ٥، ص ٤٠٠). فَكَأَنَّ لَافِظَ الْمِيمِ الْمُخْفَاءَةِ بِكَزِّ شَفَتَيْهِ، أَيْ بِتَضْيِيقِ شَفَتَيْهِ: بِأَنْضَامِ مِهْمَا ضَمًّا كَامِلًا أَوْ بِانْطِبَاقِهِمَا إِطْبَاقًا تَامًا بِحَيْثُ يُنْمَعُ النَّفْسُ مِنَ الْمُرُورِ عَلَيْهِمَا مَنَعَهَا حَقُّهَا فَأَشْبَهَ الْبَخِيلَ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا أَلَّا تُلْفِظَ بِهَذَا النَّحْوِ فَتَسَاوَى الْمِيمُ الْمُسَدَّدَةُ أَوْ يُفْرَطَ فِي غُنَّتِهَا.

(٢) هُوَ فَتْحُ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ بِشَرْحِ تُّحْفَةِ الْأَطْفَالِ.

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ الْمِيهِيُّ الشَّافِعِيُّ الْأَحْمَدِيُّ، هَكَذَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ»، وَهُوَ نَجْلُ الْإِمَامِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْمِيهِيِّ عَلَى مَا أَوْضَحَ الْمُؤَلِّفُ فِي مُلْحَقِ الْأَعْلَامِ مِنْ كِتَابِهِ «هِدَايَةُ الْقَارِي» (ج ٢، ص ٧٢٥-٧٢٦).

(٤) (ص ٣٠).

(٥) مِنْحَةُ ذِي الْجَلَالِ فَيَشْرَحُ تُّحْفَةَ الْأَطْفَالِ.

(٦) (ج ٢، ص ١٣٩) مِنْ كِتَابِ الْإِمْتَاعِ بِجَمْعِ مُؤَلَّفَاتِ الضَّبَّاعِ.

كِتَابُ انْشِرَاحِ الصُّدُورِ فِي تَجْوِيدِ كَلَامِ الْغُفُورِ لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ وَهَبَةَ سُرُورِ
الْمَحَلِّيِّ (١).

كِتَابُ نِهَايَةِ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ الْمَذْكُورِ آنِفًا (٢) وَعَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَضِيقُ الْمَقَامَ بِذِكْرِهِ.

وَقَالَ فِي «نِهَايَةِ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» مَا هُوَ نَصٌّ فِي الْمَوْضُوعِ أَيضًا: «تَنْبِيهُ: اعْلَمْ
أَنَّ الْإِخْفَاءَ عَلَى قِسْمَيْنِ: إِخْفَاءُ الْحَرَكَةِ، وَإِخْفَاءُ الْحَرْفِ. وَالْأَوَّلُ بِمَعْنَى تَنْقِيسِ
الْحَرَكَةِ: كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ (٣).

وَالثَّانِي عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَنْقِيسُ الْحَرْفِ وَسَرُّ ذَاتِهِ فِي الْجُمْلَةِ: كَمَا فِي
الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ أَصْلِيَّةً أَوْ مَقْلُوبَةً مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ.

وَتَانِيهِمَا: إِعْدَامُ ذَاتِ الْحَرْفِ بِالْكُلِّيَّةِ وَإِبْقَاءُ غُنْتِهِ: كَمَا فِي إِخْفَاءِ النُّونِ السَّاكِنَةِ
وَالتَّنْوِينِ عِنْدَ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ الْمُتَقَدِّمَةِ». اهـ بِلَفْظِهِ. (ص ١٢٧) (٤).

وَمِنْ هَذَا التَّنْبِيهِ يَتَّضِحُ أَنَّ إِخْفَاءَ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ سَوَاءٌ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ
مَقْلُوبَةً لَا يَتِمُّ إِلَّا بِسَرِّ ذَاتِهَا، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا مَنَعَ الْقَارِئُ ضَمَّ شَفْتَيْهِ عِنْدَ أَدَاءِ
هَذَا الْإِخْفَاءِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ وَضَمَّ الشَّفَتَيْنِ ضَمًّا كَامِلًا فَتَكُونُ الْمِيمُ وَالْحَالَةُ

(١) (ص ٢٥). قَالَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْكِتَابِ وَمُصَنِّفِهِ: مِنْ أَعْلَامِ الْقَرْنَيْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ وَالرَّابِعِ عَشَرَ
الهِجْرَيْنِ، فَرَعَ مِنْ تَأْلِيْفِهِ أَوْ آخِرَ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِئَةٍ وَأَلْفٍ مِنْ هِجْرَةٍ
خَيْرِ الْأَنَامِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَدْ أَلْقَى اللَّهُ عَلَى كِتَابِهِ هَذَا الْقُبُولَ، وَقَدْ قَرَّضَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ
أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ: شَيْخُ سُيُوحِ شَيْخِنَا فِي إِحْدَى إِجَارَاتِنَا: الْعَلَّامَةُ الثَّبْتُ الشَّيْخُ صَيْفُ اللَّهِ
سَالِمِ عَامِرِ السَّبَلَنْجِي. هِدَايَةِ الْقَارِي (ج ٢ ص ٧٣٦).

(٢) لَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ لِفُنُونِ الْقِرَاءَاتِ: لِلْإِمَامِ الْقَسْطَلَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٢، ص ٧٩٣). هِدَايَةِ الْقَارِي
لِلْمُؤَلِّفِ (ج ١، ص ١٦٨).

(٣) يُوسُفُ، الْآيَةُ: ١١.

(٤) جُهْدِ الْمُقِلِّ لِلْمَرَعِشِيِّ (ص ٢٠٨).

هَذِهِ بَعِيدَةٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ الْإِخْفَاءِ الْمَطْلُوبِ، بَلْ تَكُونُ ظَاهِرَةً، وَعَلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ تَكُونُ مَصْحُوبَةً بِغَنَّةٍ، وَهِيَ لَحْنٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ. (١)

هَذَا، وَيَقُولُ الْحَافِظُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْجَزْرِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِهِ وَأَفَاضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ وَبَرَكَاتِهِ أَمْثَالِهِ وَرَزَقَنَا الْأَدَبَ مَعَهُمْ فِي كِتَابِهِ- «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» فِي الْإِقْلَابِ مَا نَصَّهُ: «فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾، وَبَيْنَ: ﴿وَمَنْ يَعْنِصِ بِاللَّهِ﴾ (٢). إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ وَلَا فِي إِظْهَارِ الْغَنَّةِ فِي ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ. اهـ بِلَفْظِهِ» (٣).

وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ. يُشِيرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْخِلَافِ الَّذِي فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ الْأَصْلِيَّةِ قَبْلَ الْبَاءِ، وَهُوَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ بِالْإِخْفَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْإِظْهَارِ بِلَا غَنَّةٍ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، غَيْرَ أَنَّ الْإِخْفَاءَ هُوَ الْمَشْهُورُ.

هَذَا: وَيُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ النَّشْرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي آدَاءِ الْإِخْفَاءِ فِي الْإِقْلَابِ وَلَا فِي آدَائِهِ فِي الْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ.

(١) يُلَاحِظُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَكَّدَ بَطْلَانَ الْقَوْلِ بِآدَاءِ الْإِخْفَاءِ بِضَمٍّ أَوْ بِإِطْبَاقِ الشَّفَتَيْنِ؛ لِتَنَافُرِهِ مَعَ مُقْتَضَى الْإِخْفَاءِ الْإِضْطِلَاحِيِّ، وَالْأَمْرُ آخَرَ فِي غَايَةِ الْأَهْمِيَّةِ: انْعِدَامُ النُّصُوصِ الْمُسَعِفَةِ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ لِآدَاءِ الْإِخْفَاءِ بِالْإِطْبَاقِ.

(٢) آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ١١١.

(٣) قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ. لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي النُّسخَةِ الَّتِي صَحَّحَهَا لِلْمَرَّةِ الْأَخِيرَةِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الصَّبَاحُ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٢، ص ٢٦). وَكَتَبَ إِلَيَّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ خَالِدِ بْنِ حَسَنِ أَبُو الْجُودِ الْمِصْرِيُّ وَفَقَّهُهُ اللَّهُ (لَهُ تَحْقِيقٌ عَلَى النَّشْرِ) بَعْدَ سُؤَالِي لَهُ: لَمْ يَرِدْ فِي نُسْخَةٍ مِنَ النَّشْرِ، وَقَدْ رَاجَعْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ نُسُخٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يَرِدْ هَذَا النَّصُّ. قُلْتُ: لَعَلَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي نُسْخَةٍ خَطِيَّةٍ عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ لَا تُوجَدُ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَقَدْ أُوْرِدَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَيْضًا صَاحِبُ فَتْحِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ (ص ٣١)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لَهَا أَصْلًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَكْتَفِي بِهِذَا الْقَدْرِ فِي هَذِهِ الْعُجَالَةِ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِنَا فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ الْمُسَمَّى بِـ «طَرِيقِ الْمُرِيدِ إِلَى عِلْمِ التَّجْوِيدِ»^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

هَذَا: وَنَرَجُو مِنَ الْمُعْتَرِضِ أَنْ يَبِينَ لَنَا أَدِلَّتُهُ عَلَى حُجَّتِهِ^(٢) بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ إِخْفَاءِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ سِوَاءِ كَانَتْ مَقْلُوبَةً أَوْ أَصْلِيَّةً؛ لَعَلَّهَا تَكُونُ أَقْوَى مِمَّا ذَكَرْنَا هُنَا وَسَلِيمَةً مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا مِنْ أُمَّةِ الْفَنِّ؛ لِنَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِ وَنَعْمَلْ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا مَرُ كَمَا قَالَ بِهِ أَيْمَتُنَا، وَهُوَ مَا دَوَّنَا بَعْضُهُ هُنَا، وَهُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُنَا قِرَاءَةً وَإِقْرَاءً^(٣)،

(١) طَرِيقُ الْمُرِيدِ إِلَى عِلْمِ التَّجْوِيدِ: هُوَ اسْمُ كِتَابِهِ فِي فَنِّ التَّجْوِيدِ الَّذِي أَلْفَهُ فِي لَيْبَا عَامَ ١٣٨٣ هـ: ١٩٦٣ م. ثُمَّ عَدَلَهُ إِلَى هِدَايَةِ الْقَارِي إِلَى تَجْوِيدِ كَلَامِ الْبَارِي بَعْدَ التَّنْفِيحِ وَالزِّيَادَةِ اللَّذَيْنِ فَرَعَ مِنْهُمَا فِي الْمَدِينَةِ عَامَ ١٣٧٩ هـ. عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي هِدَايَةِ الْقَارِي ج ١ ص ٣٠، وَانظُرْ أَيْضًا ج ٢ ص ٦١٧.

(٢) أَيُّ عَلَى جَادَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ.

(٣) وَفِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِطْبَاقِ أَوْ الضَّمِّ أَنَّ الشَّيْخَ عَامِرَ السَّيِّدِ عُمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوَّلَ مَنْ قَالَ بِالْفُرْجَةِ، فَأَسَانِيدُ الْمُؤَلِّفِ لَا تَمُرُّ بِالشَّيْخِ عَامِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَلَى رَأْسِ سُيُوحِهِ الَّذِينَ تَلَقَى عَنْهُمْ الْفُرْجَةَ وَلَمْ يَتَلَقَّ غَيْرَهَا كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلَامِهِ: الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الزِّيَاتُ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذِي قَالَ رَدًّا عَلَى سُؤَالِ الشَّيْخِ جَمَالِ الْقُرَشِيِّ ضَمَّنَ سِلْسِلَتِهِ: زَادَ الْمُقَرَّرِينَ. عَنْ كَيْفِيَّةِ الْإِخْفَاءِ الشَّفَوِيِّ: تُبْقَى فُرْجَةً. وَمُتَقَدِّمُو تَلَامِيذِ الشَّيْخِ الزِّيَاتِ عَلَى هَذَا: كَالشَّيْخِ حَسَنِ عَفِيفِيِّ جَبْرِيلَ الَّذِي أُجِيزَ مِنَ الْعَلَامَةِ الزِّيَاتِ بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْكُبْرَى عَامَ ١٩٦٢ م. أَنْكَرَ بِشِدَّةٍ نِسْبَةَ الْإِطْبَاقِ إِلَى الْعَلَامَةِ الزِّيَاتِ. وَسَنَدُ الشَّيْخِ الزِّيَاتِ مَعْرُوفٌ، وَلَا ذِكْرٌ بَعْضًا مِنْ بَاقِيِ أَسَانِيدِ سُيُوحِ الْمُؤَلِّفِ مُسْتَفِيدًا مِمَّا ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ هِدَايَةِ الْقَارِي (ج ١، ص ٣٧):

أَمَّا الشَّيْخُ زَكِيُّ مُحَمَّدِ عَفِيفِيِّ نَضْرِ الْمَرْصَفِيِّ وَالشَّيْخُ رِفَاعِيُّ الْمُجُولِيِّ فَقَرَأَ السَّبْعَةَ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ أَحْمَدَ أَبُو شَرَعِ الْمَرْصَفِيِّ شَيْخَ الْقُرَاءِ وَالْإِقْرَاءِ بِمَرْصَفَا فِي وَقْتِهِ عَنِ الشَّيْخِ ضَيْفِ اللَّهِ سَالِمِ عَامِرِ الشُّبْلِينَجِيِّ عَنِ الشَّيْخِ غُنَيْمِ مُحَمَّدِ غُنَيْمِ عَنِ الشَّيْخِ حَسَنِ الْجُرَيْسِيِّ الْكَبِيرِ عَنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الدَّرِيِّ التُّهَامِيِّ شَيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُتَوَلَّى بِالسَّنَدِ الْمَعْرُوفِ،

وَأَمَّا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَنْوَرُ حَسَنِ شَرِيفُ فَقَرَأَ الْعَشْرَ الصُّغْرَى عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْغَرِيبِ الْمَشْهُورِ بِأَبِي قَاعُودٍ عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُصْطَفَى السَّحَارِ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَسَنِ الْإِبْيَارِيِّ عَنِ الشَّيْخِ =

= حَسَنُ الْجَرِيصِيِّ الْكَبِيرِ.
 وَقَرَأَ الشَّيْخُ أَبُو قَاعُودٍ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الْكُبْرَى عَلَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ يُوسُفَ عَجُورٍ عَنْ وَالِدِهِ الشَّيْخِ
 يُوسُفَ عَجُورٍ عَنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ صَفْرِ الْجَوْهَرِيِّ الْمَرْحُومِيِّ عَنِ الشَّيْخِ مُصْطَفَى الْمِيهِيِّ عَنِ
 وَالِدِهِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمِيهِيِّ بِالسَّنَدِ،

وَأَمَّا الشَّيْخُ حَامِدُ بْنُ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الْغَنْدُورِ فَقَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامِ الْمَالِكِيِّ
 شَيْخِ الْقِرَاءِ بِالْمَسْجِدِ الْأَحْمَدِيِّ بِطَنْطَا فِي وَفْتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ مُصْطَفَى الْمَرْحُومِيِّ
 عَنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ أَبُو سَبَّانَةَ الْمَرْحُومِيِّ بِسَّنَدِهِ.

(١) لَأَنْصَ يَدْعُمُ الْقَوْلَ بِأَدَاءِ الْإِخْفَاءِ بِالْإِطْبَاقِ أَوْ بِضَمِّ الشَّفْتَيْنِ ضَمًّا كَامِلًا، وَالنُّصُوصُ الَّتِي يَسْتَدِلُّ
 بِهَا أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ وَارِدَةٌ فِي الْإِظْهَارِ الْمَحْضِ الَّذِي كَانَ مَذْهَبَ أَكْثَرِ الْأَيْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ:
 كَالْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونِ، وَوَالِدِهِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ. مِمَّنْ نَسَبَ
 الْإِظْهَارَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونِ تَلْمِيذُهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي شَرْحِهِ عَلَى الْقَصِيدَةِ الْحَاقَانِيَّةِ
 فِي التَّجْوِيدِ، قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: مُظَهَّرَةٌ عِنْدَهَا، وَحُكْمُهَا مَعَهَا كَحُكْمِهَا مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ، وَهَذَا
 مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونِ فِي مَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ. شَرْحُ الْحَاقَانِيَّةِ (ج ٢، ص ٤٥٧)، الْإِمَامُ
 أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ صَاحِبُ كِتَابِ الْإِقْتِنَاعِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ (ص ٦٤)، الْإِمَامُ حَسَنُ الْمُرَادِيِّ
 فِي الْمُنْيِدِ شَرْحُ قَصِيدَةِ الْإِمَامِ السَّخَاوِيِّ فِي التَّجْوِيدِ (ص ١٤٩)، الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ
 الْمِزِّي (تَلْمِيذُ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ) فِي الْفُصُولِ الْمُؤَيَّدَةِ لِلْوُضُوعِ إِلَى شَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزْرِيَّةِ
 (ص ١٢٢)، الْإِمَامُ أَبُو زَيْدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاضِي الْمَغْرِبِيِّ فِي الْفَجْرِ السَّاطِعِ شَرْحِ الدَّرْرِ
 اللَّوَامِعِ (ج ٣، ص ١٥٠). وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّانِيِّ تَلْمِيذِ أَبِي الْحَسَنِ
 بْنِ غَلْبُونِ. نَسَبَ الْإِظْهَارَ إِلَى الْإِمَامِ الدَّانِيِّ: الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ الْمِزِّي فِي الْفُصُولِ الْمُؤَيَّدَةِ، قَالَ:
 قُلْتُ: الْقَوْلُ بِالْبَيَانِ أَشْهُرُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ. قَالَ الْإِمَامُ شُرَيْحٌ: وَبِهِ قَرَأْتُ. وَبِهِ أَخَذَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ،
 وَبِهِ أَخَذْتُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ مَشَائِخِي، وَقَالُوا: هَذِهِ صِفَةُ الْإِظْهَارِ. وَلَفْظَ بِهِ كُلُّ، فَأَطْبَقَ الشَّفْتَيْنِ عَلَى
 الْحَرْفَيْنِ إِطْبَاقًا وَاحِدًا. الْفُصُولِ الْمُؤَيَّدَةِ (ص ١٢٣).

وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحِ صَاحِبِ كِتَابِ نِهَايَةِ الْإِتْقَانِ وَبِهِ أَخَذَ، وَوَالِدِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحِ صَاحِبِ كِتَابِ الْكَافِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَتَلْمِيذِ أَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحِ الْإِمَامِ
 أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ صَاحِبِ الْإِقْتِنَاعِ، وَأَبِيهِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْبَادِشِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ
 الْبَادِشِ فِي كِتَابِ الْإِقْتِنَاعِ: قَالَ لِي أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ إِظْهَارُ الْمِيمِ عِنْدَ الْفَاءِ

وَالْوَاوِ وَالْبَاءِ، الإقناع (ص ٦٥). واختيار الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب التمهيد في علم التجويد وهاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأئصار، وما ذهب غيرهم من أئمة القراءات السغرية والمشاركة، لا فرق عندهم بين الميم الساكنة الأصلية والميم الساكنة المتأخرة، ومن غير منتهم بالإخفاء ورجح القول به لم يقصد الإخفاء الاصطلاحي أو العرفي (وإن نسبته للإمام ابن الجزري إلى بعضهم: كالإمام الداني، النشر (ج ١، ص ٢٢٢)، بل قصد بالإخفاء أن تظهر الميم عند الباء من غير إفحاش ولا تنفير، فالخلاف مع القائل بالإظهار خلاف في العبارة وليس خلافا في الحقيقة، وأراد معاني استعملت للإخفاء تقول به إلى الإظهار، وهي:

حَذَفُ حَرَكَةِ الْمِيمِ فَقَطْ فَتَسْكُنُ. فِي بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: قَالَ الْإِمَامُ الدَّانِي فِي كِتَابِهِ التَّيْسِيرِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ (ص ٢٠٣): وَأَمَّا الْمِيمُ فَأَخْفَاهَا عِنْدَ الْبَاءِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا عَلَمَ بِالشُّكْرِينَ﴾ [الأنعام الآية: ٥٣] وَ﴿يَعْلَمُ بِهَا﴾ [المائدة الآية: ٩٥] وَشَبَّهَهُ، وَالْقِرَاءَةُ يُعْبَرُونَ عَنْ هَذَا بِالْإِدْغَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِامْتِنَاعِ الْقَلْبِ فِيهِ، وَإِنَّمَا تَذَهَبُ حَرَكَتُهَا فَتَخْفَى الْمِيمُ. تَحْبِيرُ التَّيْسِيرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزْرِيِّ،

عَدَمُ سَرَيَانِ الْحَرَكَةِ إِلَى الْمِيمِ السَّاكِنَةِ: قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الْقَيْجَاطِيُّ فِي مَا نَقَلَهُ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَشُورِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي شَرْحِ الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ (ج ٢، ص ٨٥٩): وَقَالَ سَيِّخُنَا الْقَيْجَاطِيُّ فِي بَيَانِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ: وَأَمَّا الْمِيمُ فَحَرْفٌ شَدِيدٌ، تَجْرِي مَعَهُ غَنَّةٌ مِنَ الْخِشُومِ، فَإِذَا نُطِقَ بِهِ سَاكِنًا فَهِيَ مُظْهِرٌ أَبَدًا، لَا يَجُوزُ إِخْفَاؤُهُ وَلَا إِدْغَامُهُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ، فَهَكَذَا يُنْطَقُ بِهِ أَبَدًا مُتَفَرِّدًا، وَمَعَ الْغَاءِ وَالْبَاءِ وَسَائِرِ الْحُرُوفِ. قَالَ: وَمَنْ عَبَّرَ مِنَ الْأَيْمَةِ بِأَنَّهُ يُخْفَى مَعَ الْبَاءِ فَلَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ حَقِيقَةَ الْإِخْفَاءِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَحْذَرَ الْقَارِئُ مِنَ الْإِسْرَافِ وَالتَّعَسُّفِ حَتَّى يَمْتَنِعَهُ مِنْ جَرِيَانِ الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ الْغَنَّةُ، وَيُخْرِجَهُ إِلَى حَيْزِ الْحَرَكَةِ. قَالَ: وَإِتْقَانُ النُّطْقِ بِهِ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مُسَافَهَةً مِنْ أَفْوَاهِ الْمُتَقِينِ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَالتَّحْذِيرُ مِنْ سَرَيَانِ التَّحْرِيكِ إِلَى الْمِيمِ السَّاكِنَةِ لَا يَتَأْتِي مَعَ الْغَنَّةِ الطَّوِيلَةِ؛ لِانْفِصَالِ الْمِيمِ عَنِ الْبَاءِ بِهَا،

انطِيقَ الشَّفَتَيْنِ عَلَى الْحَرْفَيْنِ: (الميم والباء) انطِيقًا وَاحِدًا (هَذَا لَا يَتَحَقَّقُ أَبَدًا إِلَّا فِي حُكْمِ الْإِظْهَارِ): قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْإِقْنَاعِ: وَقَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ بْنُ شُرَيْحٍ فِيهِ بِالْإِظْهَارِ، وَلَفِظَ لِي بِهِ، فَأَطَبَقَ شَفَتَيْهِ عَلَى الْحَرْفَيْنِ إِطْبَاقًا وَاحِدًا). الْإِقْنَاعُ، (ص ٦٤)، وَقَالَ أَيْضًا نَقْلًا عَنْ أَبِيهِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، (ص ٦٥): إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْقَائِلُونَ بِالْإِخْفَاءِ انطِيقَ الشَّفَتَيْنِ عَلَى الْحَرْفَيْنِ انطِيقًا وَاحِدًا فَذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي الْبَاءِ وَحَدَّهَا فِي نَحْوِ: أَكْرِمُ بَرِيدٌ. وَالْغَنَّةُ الْمُطَوَّلَةُ تُصَيِّرُ الْإِنطِيقَةَ الْوَاحِدَةَ انطِيقَتَيْنِ؛ لِانْفِصَالِ صَوْتِ الْمِيمِ عَنِ صَوْتِ الْبَاءِ، نِسْبًا =

= يَلْزَمُ مِنَ الْإِنْطِبَاقَةِ الْوَاحِدَةِ اتِّصَالُ صَوْتِ الْمِيمِ بِصَوْتِ الْبَاءِ فَتُنْطَقَ الْبَاءُ فَوْرًا بَعْدَ نُطْقِ الْمِيمِ النَّبِيِّ فِيهَا غَنَّةٌ مُرَكَّبَةٌ فِي جِسْمِهَا،

أَنْ يَكُونَ الْإِظْهَارُ رَفِيقًا غَيْرَ عَنِيفٍ: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ فِي كِتَابِ الْإِقْتِنَاعِ نَقْلًا عَنْ أَبِيهِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ: فَإِنْ أَرَادُوا بِالْإِخْفَاءِ أَنْ يَكُونَ الْإِظْهَارُ رَفِيقًا غَيْرَ عَنِيفٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْمَعْنَى، وَاخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَّتِهِ إِظْهَارًا أَوْ إِخْفَاءً، وَلَا تَأْتِيرُ لِذَلِكَ. الْإِقْتِنَاعِ (ص ٦٥). نُطِقَ الْبَاءُ فَوْرًا بَعْدَ الْمِيمِ جَعَلَ بَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ إِذْغَامًا اتِّسَاعًا، وَقَدْ يَتَوَهَّمُهُ بَعْضُ السَّامِعِينَ إِذْغَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فَنَبَهُ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ إِخْفَاءٌ وَلَيْسَ إِذْغَامًا، وَالتَّوَهُّمُ لَا يَرِدُ عَلَى الْغَنَّةِ الطَّوِيلَةِ، وَاقْرَأْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لِلْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْمُقْرِي، نَقَلَ عَنْهُ الْإِمَامُ الدَّانِي فِي شَرْحِ الْحَاقَانِيَّةِ قَوْلُهُ: «بَيَانُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى بَعْضِ السَّامِعِينَ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مُذْغَمَةٌ، وَلَوْ أُذْغِمَتْ لَشُدَّدَ الَّذِي أُذْغِمَتْ فِيهِ، وَلَكِنَّ الْمِيمَ وَالْبَاءَ مُتَوَاحِيَانِ، وَاللَّفْظُ بِهِمَا بِضَمِّ الشَّفْتَيْنِ، فَإِذَا تَوَالَتَا وَكَانَتِ الْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةً لَمْ يَفْتَحِ الْقَارِئُ شَفْتَيْهِ حَتَّى يُتْبِعَهُمَا الْأُخْرَى إِذَا وَصَلَ الْقِرَاءَةَ، فَتَكُونُ الشَّفَتَانِ عَلَى حَالِ انْضِمَامِهِمَا، فَيَتَوَهَّمُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ أَنَّهُ أُذْغِمَ، وَهُوَ قَدْ أَظْهَرَ بِحَسَبِ مَا يَجُوزُ؛ حَيْثُ تَرَكَ تَشْدِيدَ الثَّانِي مِنَ الْحَرْفَيْنِ، وَوَفَى الْأَوَّلَ تَمَامَ اللَّفْظِ بِهِ، وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ يُسَمِّي هَذَا: الْإِخْفَاءَ. وَقَالَ سَبِيوَيْهِ: الْمُخْفَى بِوَزْنِ الْمُظْهَرِ. قَالَ الدَّانِي: وَهَذَا شَرْحُ حَسَنٍ وَتَلْخِيصٌ وَاضِحٌ» شَرْحِ الْحَاقَانِيَّةِ (ج ٢، ص ٤٦١).

وَأَسْمُ الْإِشَارَةِ: (هَذَا) فِي: وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ يُسَمِّي هَذَا: الْإِخْفَاءَ. رَاجِعٌ إِلَى الْإِظْهَارِ الَّذِي مَعْنَاهُ: الْبَيَانُ؛ لِقَوْلِهِ صَدَرَ النَّصِّ: (بَيَانُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ) فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ تَسْمِيَةُ الْإِظْهَارِ إِخْفَاءً وَالْإِخْفَاءِ إِظْهَارًا، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْغَنَّةِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الْمِيمِ سَمَّاهُ إِظْهَارًا أَوْ بَيَانًا، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى خُرُوجِ الْحَرْفَيْنِ: الْمِيمِ وَالْبَاءِ بِانْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ انْطِبَاقًا وَاحِدَةً عَلَى الْحَرْفَيْنِ وَمَعَ الْحَرْفَيْنِ (وَهُوَ وَصْفُ الْإِظْهَارِ أَيْضًا) وَنُطِقَ الْأُخْرَى مِنْهُمَا مُتَّصِلَةً بِالْأُولَى سَمَّاهُ إِخْفَاءً.

أَمَّا الْإِخْفَاءُ الْإِصْطِلَاحِيُّ فَمُتَّفِقٌ مَعَ الْفُرْجَةِ: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ فِي كِتَابِ الْإِقْتِنَاعِ فِي النَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ: قَالَ لِي أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ إِظْهَارُ الْمِيمِ عِنْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَالْبَاءِ، وَلَا يَتَّجِعُ إِخْفَاؤُهَا عِنْدَهُنَّ إِلَّا بِأَنْ يُزَالَ مَخْرَجُهَا مِنَ الشَّفَةِ وَيَبْقَى مَخْرَجُهَا مِنَ الْخَيْشُومِ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي النَّوْنِ الْمُخْفَاةِ. فَالْإِخْفَاءُ الْإِصْطِلَاحِيُّ يَتَلَاءَمُ مَعَ هَذَا الْوَصْفِ، وَهُوَ بَعِيْنُهُ قَوْلُ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحٍ فِي كِتَابِ نَهَايَةِ الْإِتْقَانِ: وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا مُخْفَاةٌ عِنْدَ الْبَاءِ، فَيَلْزَمُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُ الشَّفَتَيْنِ فِي الْمِيمِ، إِنَّمَا تَبْقَى عُتْبَاهَا فِي الْخَيْشُومِ، كَمَا يَبْطُلُ عَمَلُ اللِّسَانِ فِي النَّوْنِ إِذَا أَحْفَيْتَهَا وَتَبْقَى عُتْبَاهَا، وَتَلْفِظُ بَعْدَ غَنَّةِ الْمِيمِ بِالْبَاءِ، فَتَجْتَمِعُ الشَّفَتَانِ لِلْبَاءِ، لَا لِلْمِيمِ. غَنِيَّةُ الْمُرِيدِ =

قَالَهِ وَكَتَبَهُ بِخَطِّهِ

الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيِّدِ عَجْمِيِّ الْمَرْصَفِيِّ: الْمُقْرَأُ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْكُبْرَى، وَالْحَاصِلُ عَلَى شَهَادَةِ التَّخْصُّصِ فِي الْقِرَاءَاتِ مِنْ قِسْمِ التَّخْصُّصِ لِلْقِرَاءَاتِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، ١٩٦١ م.

تَحْرِيرًا فِي مَسَاءِ الثَّلَاثَاءِ بِمَدِينَةِ تَاجُورَاءَ، مِنْ ضَاحِيَةِ مَدِينَةِ طَرَابُلُسِ الْغَرْبِ -

لِمَعْرِفَةِ الْإِثْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْقَلْقَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ص ٢٣٤، وَهُوَ بَعِيْنِهِ تَحْوُلُ الْمَخْرَجِ عَنِ الْمَخْرَجِ الْأَصْلِيِّ إِلَى الْحَيْشُومِ الَّذِي قَالَ بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ ١ ص ٢٠١، تَأَمَّلْ تَسْوِيَتَهُمُ الْمِيمِ الْمُخْفَاءَ بِالنُّونِ الْمُخْفَاءَ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِخْفَاءُ فِي أَحَدِ الْإِسْتِعْمَالَاتِ مَحْمُولًا عَلَى الْإِظْهَارِ حَكَى الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ فِي كِتَابِ الْإِقْنَاعِ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِظْهَارِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ فَقَالَ: أَجْمَعُوا عَلَى إِبْدَالِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مِيمًا قَبْلَ الْبَاءِ سِوَاءَ كَانَتِ النُّونُ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ كَانَ سُكُونُهَا خِلْقَةً أَوْ لِجَازِمٍ. نَحْوُ: ﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [النمل، آية: ٨]، وَ: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [الفتح الآية: ١٣] وَ: ﴿صُمْ بِكُمْ﴾ [البقرة الآية: ١٨] وَنَحْوَهُ. قَلْبًا صَحِيحًا مِنْ غَيْرِ إِذْغَامٍ وَلَا إِخْفَاءٍ. الِإِقْنَاعِ (ص ١٠٨).

نَقَى الْإِذْغَامَ وَالْإِخْفَاءَ فَبَقِيَ الْإِظْهَارُ، وَتَخْصِيصُ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ بِالْإِخْفَاءِ بِالْغِنَةِ مَذْهَبٌ مُتَأَخِّرٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً الْإِمَامِ الْجَعْبَرِيِّ فِي «كَنْزِ الْمَعَانِي بِشَرْحِ حِرْزِ الْأَمَانِيِّ» (ج ٢، ص ٧٨٣). وَحَكَى الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي «النَّشْرِ» (ج ٢، ص ٢٦) الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، وَأَنْكَرَ إِظْهَارَهَا (ج ٢، ص ٢٦)، وَشَدَّدَ النَّكِيرَ عَلَى الْآخِذِ بِهِ (ج ١، ص ١٨)؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا تَلَقَّى عَنْ شَيْخِهِ وَتَلَقَّى عَنْهُمْ إِخْفَاءَ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ بِغِنَةٍ فَقَطُّ فِي بَابِ الْإِذْغَامِ الْكَبِيرِ وَحَكَى عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ (ج ١، ص ٢٢٢)، فَكَانَا بَيْنَهُمْ مُتَشَرِّعِينَ، فَحَمَلَ النُّصُوصَ عَلَى مَا تَلَقَّاهُ، بَيْنَمَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي عَلَيْهَا الْأَيْمَةُ تَقْضِي بِالنُّسُوبَةِ، فَإِنْ أُخْفِيَتِ الْمِيمُ السَّاكِنَةُ الْأَصْلِيَّةُ بِغِنَةٍ أُخْفِيَتِ الْمِيمُ السَّاكِنَةُ الْمَقْلُوبَةُ بِغِنَةٍ، وَالْمِيمُ الَّتِي سَكَنَتْ فِي بَابِ الْإِذْغَامِ الْكَبِيرِ مِثْلُهُمَا، وَإِنْ أُظْهِرَتِ الْمِيمُ السَّاكِنَةُ الْأَصْلِيَّةُ أُظْهِرَتِ الْمِيمُ السَّاكِنَةُ الْمَقْلُوبَةُ، وَالْمِيمُ الَّتِي سَكَنَتْ فِي بَابِ الْإِذْغَامِ الْكَبِيرِ مِثْلُهُمَا، وَسَبَقَ نَقْلُ حِكَايَةِ الْإِمَامِ ابْنِ الْبَادِشِ فِي كِتَابِ «الْإِقْنَاعِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى إِظْهَارِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ، وَعِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْبَاءِ (ص ٦٤) مِثْلُ بِيْمِمْ سَاكِنَةٍ مَقْلُوبَةٍ مَعَ أَمْتَلَةٍ عَلَى الْمِيمِ السَّاكِنَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَدَلَّ عَلَى اتِّحَادِهِمَا فِي الْحُكْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِيَبْيَا، الْمُوَافِقِ ٣ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ ١٣٨٨ لِلْمِجْرَةِ، ٢١ مِنْ يَنَآيِرِ، ١٩٦٩ م.

نُسخةٌ لِلطَّالِبِ مُفْتَاخِ إِبْرَاهِيمَ السَّيِّدِ.

نُسخةٌ تُحْفَظُ فِي مَكْتَبَتِنَا؛ لِلرُّجُوعِ إِلَيْهَا عِنْدَ اللُّزُومِ.

○○○

المصادر والمراجع

- ١- الإقناع في القراءات السبع: الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن الباذش الأنصاري الغرناطي الأندلسي المتوفى عام ٥٣٩هـ، الناشر: دار الصحابة للتراث.
- ٢- الإمتاع بجمع مؤلفات الضباع: اعتنى به: الدكتور ياسر المزروعى، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، عام: ١٤٢٩هـ.
- ٣- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع: الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي المغربي المتوفى عام ١٠٨٢هـ، تحقيق أحمد البوشيخي، الناشر المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش - المغرب، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- ٤- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية في التجويد: الإمام أبو الفتح محمد بن محمد بن علي العوفي السكندري ثم المزي المتوفى عام ٩٠٦هـ، تحقيق جمال رفاعي، الناشر مكتبة أولاد الشيخ بالقاهرة - مصر.
- ٥- المفتاح في الصرف: الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار المتوفى عام ٤٧١هـ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد: - كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان، الناشر مؤسسه الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ.
- ٦- المفيد شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد: الإمام حسن بن قاسم المرادي المتوفى عام ٧٤٩هـ، تحقيق جمال رفاعي، الناشر مكتبة أولاد الشيخ، عام ٢٠٠١م.

٧- النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُونُسَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَزْرِيِّ الْمُتَوَفَى عَامَ ٨٣٣هـ، تَحْقِيقُ الشَّيْخِ عَلِيِّ الضَّبَّاعِ شَيْخِ عُمُومِ الْمَقَارِي بِالِدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ فِي وَقْتِهِ، النَّاشِرُ الْمَطْبَعَةُ التَّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى، تَصْوِيرُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ،

٨- إِمْتَاعُ الْفَضْلَاءِ بِتَرَاجِمِ الْقُرَّاءِ فِي مَا بَعْدَ الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهَجْرِيِّ: الشَّيْخُ الْيَاسُ الْبَرْمَازِيُّ، تَقْدِيمُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ تَمِيمِ الزُّعْبِيِّ، النَّاشِرُ النَّدْوَةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، عَامَ ١٤٢١هـ،

٩- انْشِرَاحُ الصُّدُورِ فِي تَجْوِيدِ كَلَامِ الْغُفُورِ: الشَّيْخُ وَهْبَةُ بْنُ سُرُورِ الْمَحَلِّيُّ، صَحَّحَهَا عَبْدُ الْهَادِي بْنُ مُوسَى الْبُولَاقِيُّ، النَّاشِرُ الْمَطْبَعَةُ الشَّرْقِيَّةُ بِمِصْرَ، عَامَ ١٩١٣م،

١٠- تَحْبِيرُ التَّيْسِيرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزْرِيِّ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ مَفْلِحِ الْقُضَاةِ، النَّاشِرُ دَارُ الْفُرْقَانِ بِعَمَّانَ - الْأُرْدُنِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، عَامَ ١٤٢١هـ،

١١- تُحْفَةُ الْأَطْفَالِ وَالْغِلْمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ: الْإِمَامُ سُلَيْمَانُ الْجَمْزُورِيُّ الْمُتَوَفَى بَعْدَ ١١٩٨هـ، عَلَيْهَا تَعْلِيقَاتٌ مُخْتَصِرَةٌ لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الضَّبَّاعِ،

١٢- جُهْدُ الْمُقَلِّ فِي التَّجْوِيدِ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْعَشِيُّ الْمَعْرُوفُ بِسَاجِقَلِيِّ زَادَهُ الْمُتَوَفَى عَامَ ١١٤٥هـ، تَحْقِيقُ سَالِمِ قَدُورِيِّ الْحَمَدِ، النَّاشِرُ دَارُ عَمَّارٍ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِعَمَّانَ - الْأُرْدُنِ، عَامَ ١٤٢٩هـ،

١٣- دَلِيلُ الْحَيْرَانِ عَلَى مَوْرِدِ الظَّمَانِ: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْمَارِغَنِيُّ التُّونِسِيُّ الْمُتَوَفَى عَامَ ١٣٤٩هـ، النَّاشِرُ دَارُ الْحَدِيثِ بِالْقَاهِرَةِ،

١٤- شَرْحُ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ: الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمِثُورِيُّ

المُتَوَفَّى عام ٨٣٤هـ، تَحْقِيقُ الشَّيْخِ الصَّدِيقِيِّ سَيِّدِي فَوْزِيٍّ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى،
عام ١٤٢١هـ،

١٥- شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْخَاقَانِيَّةِ فِي التَّجْوِيدِ: الإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّانِيِّ
المُتَوَفَّى عام ٤٤٤هـ، تَحْقِيقُ غَازِي بْنِ بُنَيْدِرِ العَمْرِيِّ،

١٦- غُنْيَةُ المُرِيدِ لِمَعْرِفَةِ الإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ: الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ القَلْقِيلِيِّ
المُتَوَفَّى بَعْدَ عام ٩٠٢هـ، تَحْقِيقُ خَلْفِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ صَالِحِ الجُبُورِيِّ،
النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ أَمِيرِ كَرْكُوكَ - العِرَاقِ - دَارُ ابْنِ حَزْمِ بَيْرُوتَ - لُبْنَانَ، الطَّبَعَةُ
الأُولَى، عام ٢٠١٥م،

١٧- فَتْحُ المَلِكِ المُنْتَعَالِ بِشَرْحِ تَحْفَةِ الأَطْفَالِ: الإِمَامُ مُحَمَّدُ المِيهِيُّ: تَحْقِيقُ
جَمَالِ رِفَاعِيِّ، النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ، مُرَاجَعَةٌ وَتَقْدِيمُ الشَّيْخِ رَشَادِ
مُرْسِيِّ طُلُبَّةَ.

١٨- كَنْزُ المَعَانِي بِشَرْحِ حِرْزِ الأَمَانِيِّ: الإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الجَعْبَرِيُّ المُتَوَفَّى
عام ٧٣٢هـ، تَحْقِيقُ فَرْغَلِيِّ عَرَبَاوِيِّ، النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ.

١٩- لِسَانُ العَرَبِ: الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ مَكْرَمِ بْنِ مَنْظُورِ الأَفْرِيْقِيِّ المُتَوَفَّى عام
٧١١هـ، النَّاشِرُ دَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ.

٢٠- لَطَائِفُ الإِشَارَاتِ لِغُنُونِ القِرَاءَاتِ: الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
القَضْطَلَانِيُّ المُتَوَفَّى عام ٩٢٣هـ، تَحْقِيقُ مَرْكَزِ الدِّرَاسَاتِ القُرْآنِيَّةِ، النَّاشِرُ
وَزَارَةُ الشُّؤُونِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالدَّعْوَةِ وَالإِرشَادِ السُّعُودِيَّةِ - مُجَمَّعُ طِبَاعَةِ
المُصْحَفِ الشَّرِيفِ بِالمَدِينَةِ، عام ١٤٣٤هـ.

٢١- مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ: الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسِ بْنِ زَكَرِيَّا الْقَزْوِينِيُّ
الرَّازِيُّ الْمُتَوَفَّى عَامَ ٣٩٥هـ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، النَّاشِرُ دَارُ
الْفِكْرِ، عَامَ ١٣٩٩هـ،

٢٢- مُغْنِي اللَّيْبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعَارِبِ: الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
هِشَامِ الْمُتَوَفَّى عَامَ ٧٦١هـ، تَحْقِيقُ مَازِنِ الْمُبَارَكِ وَمُحَمَّدِ عَلِيِّ حَمْدِ اللَّهِ،
النَّاشِرُ دَارُ الْفِكْرِ - دِمَشْقَ، الطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ، عَامَ ١٩٨٥م،

٢٣- نَهَايَةُ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ مَكِّي نَصْرُ الْجَرِيْسِيُّ،
النَّاشِرُ مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ،

٢٤- هِدَايَةُ الْقَارِي إِلَى تَجْوِيدِ كَلَامِ الْبَارِي: الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيِّدِ عَجْمِي
الْمَرْصَفِيُّ، النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ طَبِيبَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالْمَدِينَةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ.



الفتاوى العامية

الموضوع الصفحة

- تفريظ الشيخ المقرئ عبد الحكيم بن عبد الرازق فولِّي حفظه الله ٥
- سند المحقق في القراءات العشر الصغرى ٧
- مقدمة المحقق ٩
- البحث الأول: حول الرسالة ١١
- المطلب الأول: اسم الرسالة ١٣
- المطلب الثاني: توثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف ١٣
- المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الرسالة ١٤
- المطلب الرابع: أهمية الرسالة ١٤
- البحث الثاني: العمل في إخراج المخطوط ١٧
- وصف المخطوط وبعض النماذج منه ١٨
- المؤلف في سطور: ٢١
- نص الرسالة ٢٧
- المصادر والمراجع ٤١

* تَزَخَّرُ المَكْتَبَاتُ العَامَّةُ والخاصَّةُ في مختلفِ أَرْجَاءِ العَالِمِ بعددٍ وافرٍ مِنَ المَخْطُوطَاتِ الَّتِي كَتَبَهَا عُلَمَاؤُنَا الأَوَائِلُ، وَ حَوَتْ مِنْ العِلْمِ والمَعَارِفِ النَّفِيسَةِ مَا أسَهَمَ في نهضةِ الحضارةِ الإِنْسَانِيَّةِ وَتَطْوِيرِهَا مادياً ومعنوياً.

* هَذِهِ الكِنُوزُ -الَّتِي لا تُقَدَّرُ بِثَمَنِ- بَعْضُهَا في حَالَةٍ يُرْتَى لَهَا مِنَ الضِّياعِ والإِهْمَالِ، وَإِذَا اسْتَمَرَّ الحَالُ على هَذِهِ الصِّفَةِ فَسَتَفْقَدُ الأَجْيَالُ هَذِهِ الأَعْمَالِ الضَّرِيبَةَ الَّتِي كَتَبَهَا الأَوَائِلُ بِمَدَادِ أنْفُسِهِمْ، وَبِذُلِّهَا مِنَ أَجْلِهَا الغَالِيِ والنَّفِيسِ.

* وَإِنَّ مِنَ أَفْضَلِ الطَّرِيقِ لِلحِفَاظِ على هَذَا الثَّرَاثِ العَظِيمِ: تَحْوِيلُ هَذِهِ الأَصُولِ الوَرَقِيَّةِ إلى نُسخٍ رَقْمِيَّةِ، يَسْتَفِيدُ مِنْهَا القاصِيِ والدَانِيِ في أَرْجَاءِ المَعْمُورَةِ.

* وَلا بُدَّ مِنَ إِعادةِ فَرَزِ هَذِهِ المَخْطُوطَاتِ وَتصنيفِهَا وفهرستِهَا في قاعِدةِ بَياناتٍ مُبتَكِرَةٍ ومُفصَّلةٍ، تُيسِّرُ لِلبَاحِثِ في مُختلفِ التَّخْصُّصَاتِ الوُصُولَ إلى بَغِيَّتِهِ بِسَهولَةٍ.

* مِنَ أَجْلِ هَذَا الغَرَضِ التَّيْبِلِ أنشئتِ مُؤَسَّسةُ:

(عِلْمِيَّةُ التَّرَاوِيلِ الرَّقْمِيَّةِ) .

* بدأ العَمَلُ في هَذَا المَشْرُوعِ مِنْذُ عامِ (٢٠٠٢م)؛ أَي مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ عامًا.

* فَرِيقُ العَمَلِ: ٥٠ مَوْظِعًا بَيْنَ مُفَهَّرِسِ، وَبَاحِثِ شَرعِي، وَمُدَقِّقِ، وَمُدْخِلِ بَياناتِ، وَمُبَرِّمِجِ، على مَسْتَوَى العَالِمِ، مِنْهُمُ ٣٠ بَاحِثًا بِالقَاهِرَةِ.

* وَقدِ قامَتِ المُؤَسَّسَةُ وَاللهِ الحَمْدُ بِتصويرِ العَدِيدِ مِنَ نِصائِصِ المَخْطُوطَاتِ (مِنَ المَكْتَبَاتِ العَامَّةِ والخاصَّةِ) مِنْ كَثِيرٍ مِنَ المُؤَسَّساتِ وَالهَيئاتِ وَالمَكْتَبَاتِ الخاصَّةِ بِالمَساجِدِ وَالأَزْوايَا بِالمَغْرِبِ وَمُورِيتانيا، وَمِنَ العِرَاقِ، وَالجَزائِرِ، وَاليَمَنِ، وَمِنَ آمريكا، وَفرنسا، وَألمانيا، وإسبانيا، وسراييفو، وَغيرِها مِنَ أُنحَاءِ العَالَمِ.

* كما تَمَّ تَحْقِيقُ عَدَدٍ مِنَ كُتُبِ الثَّرَاثِ في العِلْمِ المُخْتَلِفَةِ، وَالَّتِي لَمْ تُطْبَعِ مِنْ قَبْلِ، طُبِعَ مِنْهَا إلى الآنِ حَوالِي عَشْرِينَ عَنَوانًا، وَجارِ طِباعَةُ ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا أُخَرَى بِإِذْنِ اللهِ.



عِلْمِيَّةُ التَّرَاوِيلِ الرَّقْمِيَّةِ